Copyright © King Saud University

١٦٠
ش.م

شرح الملوي على متن السلم في المنطق، تأليف احمد بن عبد الفتاح بن يوسف المجيري الشافعي، القاهري، الأزهري (١٠٨٨-١١٨١هـ). بخط يوسف سيد احمد عبد الغني ١٢٧٥هـ.

٣٤٩٢

٥٩ق ٢١س ٢١،٥×١٤،٥ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ حسن، المتن بالحمرة، مطبوع الازهرية ٣: ٤٢٦، الظاهرية - فلسفة ومنطق: ١٢٩

١- المنطق أ- الملوي، احمد بن عبد الفتاح (١٠٨٨-١١٨١هـ) ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ د- الشرح الصغير على السلم.

Copyright © King Saud University

٣٤٩٣

٢/٧٠٩٥

١٧/٢/١٤٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله العالم بالكليات والجزئيات الهادى
العقول الى حل صعاب المعقول بطرق
اكتساب التصورات والتصديقات والصلاة
والسلام على سيدنا محمد الجامع لاجناس
الكمالات والفضايل المختار من افضل
الانواع واشرف اصناف الارومات والقبايل
وعلى اله واصحابه ذوي العقول الزكية وصايبي
الانظار وعلى التابعين ومن تبعهم باحسان
من ذوي الانوار وبدايع الاسرار **اما بعد**
فانى قد كنت شرحت فيما مضى كتاب السلم
شرحا بديع الاتقان مشتملا على فوايد
التحقيقات ونكات التدقيقات وبدايع
العرفان ذللت فيه صعاب المشكلات
على طرف التمام واستخرجت فيه مستودعات
اسرار وطرايف افهام وظفرت فيه بدقايق
انظار ومخبات استار واهتديت فيه على
غرايب نكات وعرايس ابكار ثم رأيت
ان الهمم الان قد قصرت والعقول فى هذا
الزمان قد تبلدت وتكدرت فصرفت الهمة
ثانيا نحو الاختصار والاقتصار على التحقيقات

ونبذ

ونبذ الاغيار مازجا للشرح بالمشروح امتزاج
الما بالراح والجسد بالروح وما توفيقى الا
بالله عليه توكلت واليه انيب **بسم الله
الرحمن الرحيم** ابتدا او ابتداي او اولف او تاليفى
وابتدا بالبسملة تاسيا بالقران العزيز وامتثالا
لمقتضى قوله صلى الله عليه وسلم فيما اخرجه
الايمة كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم
الله الرحمن الرحيم فهو اجذم اي مقطوع
البركة وفى رواية بحمد الله رواه ابو داود
وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره
الحمد لله اي الثنا بجميل الصفات لله اذ الحمد
هو الثنا بالجميل غير الحادث المطبوع وابتدا
ثانيا بالحمد لما مر وجمع بين الابتدايين عملا بالروايتين
السابقتين واشارة الى انه لا تعارض
بينهما اذ الابتدا حقيقى وهو ما لم يسبقه
شيء واضافى وهو ما كان بالاضافة الى ما
بعده وان كان مسبوقا وقدم البسملة لانها
اولى بالتقديم لان حديثها اقوى كما قيل وعملا
بالكتاب والاجماع واثر التصدير فى الحمد
بالجملة الاسمية تاسيا بالاية القرانية
ولدلالتها على الثبوت دون الفعلية وما يرد

من انها لا تدل على توقف المتكلم الحمد بنفسه اجيب
عنه بانها انشائية على الصحيح فتدل عليه الذي
قد اخرجا اي اظهر نتايج جمع نتيجة وهي ما
يحصل عقب النظر من العلم بالمنظور فيه وهي
عند المناطقة تصديق يلزم من تسليم تصديقين
لذاتهما وعند المتكلمين ما يحصل العلم به عقب
العلم بوجه الدليل واسناد الاخراج الى الله
تعالى اشارة الى مذهب اهل الحق من انه لا تاثير
للعبد في شيء من المعلوم وغيرها وسياتي الخلاف
في الربط بين الدليل والنتيجة ان شا الله تعالى
مبسوطا الفكر يطلق على المفكر فيه مجازا وعلى
حركة النفس في المعقولات لغة وعلى النظر
الاصطلاحي اصطلاحا فيعرف على الاخير بانه
ترتيب امور معلومة للتوصل الى مجهول لارباب
اي اصحاب الحجا بالقصر اي العقل والفطنة
للكمال وفي تصديره الكتاب بالنتايج والفكر
والعقل المشعر ذلك بان مقصوده علم المعقولات
براعة الاستهلال وهي ان يذكر المتكلم في اول
كلامه ما يشعر بمقصوده والعقل نور روحاني
به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية
وهذا اسلم الاقوال وفي هذا البيت ابحاث

نفيسة وشحنا بها الشرح وحط اي ازال ووضع
عنهم اي ارباب الحجا من سما العقل بدل من
مجموع الجار والمجرور اعني عنهم اي عن عقلهم
الذي كالسما فمن بمعنى عن وال في العقل عوض
من الضمير والاضافة في سما العقل من اضافة
المشبه به الى المشبه كل حجاب مفعول حط
من سحاب الجهل اي الجهل الذي كالسحاب ومن
بيانية وشبه العقل بالسما لكونه محلا لطلوع
شمس المعارف المعنوية كما ان السما محل لظهور
شمس الاشراق الحسية والجهل بالسحاب لكونه
يحجب العقل عن الادراكات المعنوية كما ان السحاب
يحجب الناظر عن ادراك الشمس الحسية وكل من
السحاب والجهل وجودي حتى للانتها اي الى ان
بدت اي ظهرت لهم شموس المعرفة اي
المعرفة التي كالشموس والجمع للتعظيم او مخدرا
اي مخدرات شموس المعرفة اذ القاعدة ان
الضمير يعود الى المضاف ما لم يكن لفظ كل
فيعود لما اضيف اليه والمراد بالمخدرات هنا
المسائل الصعبة شبهت بالعرايس المستترة تحت
الخدر منكشفة اي متضحة نحمده ثانيا بعد
حمده اولا تاسيا بحديث ان الحمد لله نحمده

Copyright © King Saud University

ولان الاول بالجملة الاسمية والثاني بالفعلية
فقصد الجمع بين الامرين ليشرب بكل من الكاسين
جل اي عظم حالا او صفة للضمير في نحمده على
مذهب الكسائي لانه يجوز عنده وصف الضمير
بالجملة اذا كان ضمير غيبة والوصف للمدح او الذم
ولا يصح كونها اعتراضية لانها يحل المفرد محلها
والاعتراضية لا يحل المفرد محلها على الانعام
بنعمة الايمان اي تصديق النبي صلى الله عليه
وسلم في جميع ما علم مجيئه به ضرورة اي قبول
النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير
التصديق في المنطق على التحقيق مع الاقرار
باللسان على قول والاسلام اي الخضوع والانقياد
بقبول الاحكام اي باعمال الجوارح وذكرهما المصنف
معا اعتبارا بمفهومهما المتغاير هنا لانه في مقام
الاطناب وهو مقام الحمد والاكثار من عد النعم
وهاهنا كلام نفيس وشحنا به الشرح من خصنا
اي ميزنا معاشر المسلمين بمزايا خير اي افضل
من قد ارسلا او التقدير خصنا بشفاعته او
متابعته بالفعل وانما احتجنا الى ذلك لئلا
يرد الاعتراض بان رسالة النبي صلى الله عليه وسلم
ليست مقصورة علينا بل هو مرسل للخلق كافة

والرسل

والرسل كما قال بعض المحققين ثواب عنه وخير
من حاز جمع وضم المقامات العلا جمع عليا
خلاف السفلى مثل كبر وكبرى محمد يصح فيه اوجه
الاعراب الثلاثة لكن الرسم لا يساعد النصب والمناسب
للتعظيم رفعه سيد كل مقتفي اي متبع العربي
الهاشمي المصطفى اي المختار وهذه نعوت جرى بها
للمدح لشدة حبه صلى الله عليه وسلم ومن احب
شيا اكثر من ذكره ولا يخفى حسن تقديم العربي
على الهاشمي والهاشمي على المصطفى لانه من تقديم
العام على الخاص كحيوان ناطق وهاهنا ابحاث
شريفة شحنا بها في الشرح صلى عليه الله
من الصلاة المامور بها في خبر امرنا الله ان
نصلي عليك فكيف نصلي عليك فقال قولوا
اللهم صل على محمد الى آخره والحق ان معناها واحد
وهو العطف لكن العطف بالنسبة الى الله
تعالى بمعنى الرحمة اي التفضل والى الملايكة
بمعنى الاستغفار والى الادميين والجن بمعنى
التضرع والدعا ما دام الحجا يخوض من بحر المعاني
اي المعاني التي كالبحر لججا جمع لجة وهي الما العظيم
المضطرب فغير المضطرب لا يسمى لجة شبه
المسائل الصعبة بالبحر واستعار لفظ اللجج لها

Copyright © King Saud University

استعارة اصلية تصريحية وفي الاتيان بمن
اشارة الى انه لا يحتوي على جميع المعاني
الا الله تعالى **وآله وصحبه** اسم جمع لصاحب
لا جمع له لان فعلا لا يكون جمعا لفاعل وعطف
الآل والصحب على الضمير في عليه من غير اعادة
حرف الجر لانه جائز على الصحيح عند المحققين
ذوي اي اصحاب **الهدى** هو والهداية بمعنى
الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب سواء
حصل المطلوب او لم يحصل هذا هو المشهور
عندها **من شبهوا بانجم** جمع نجم وهو الكوكب
غير الشمس والقمر **في الاهتدا** بهم والمشبه
هو الله اولا والنبي صلى الله عليه وسلم ثانيا
فقد روي في الاحاديث القدسية ان النبي
صلى الله عليه وسلم سال الرب عما يختلف فيه اصحابه
فقال يا محمد اصحابك عندي كالنجوم في
السما بعضها اضوا من بعض فمن اخذ
بشيء مما اختلفوا فيه فهو على هدى عندي
بفتح الها وسكون الدال وقال صلى الله عليه
وسلم اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم
وهذا التشبيه للتقريب على العقول الا فهو
والا فالاهتدا بالآل والصحب اشرف من الاهتدا

بالنجوم

بالنجوم لان الاهتدا بهم ينجي من الهلاك
الاخروي والخلود في النار بل ومن الدنيوي
بخلاف الاهتدا بالنجوم **وبعد** يوتى بها
للانتقال من اسلوب الى اخر والتقدير مهما
يكن من شيء فاقول بعد البسملة وما بعدها
المنطق الى اخره وانما قدرنا ذلك لان هذا
الظرف من متعلقات الجزا على الصحيح وههنا
كلام نفيس نظره في الشرح **فالمنطق** سمي
به هذا العلم لان المنطق يطلق على الادراكات
الكلية وعلى القوة العاقلة التي هي محل صدور
[illegible] الادراكات وعلى التلفظ الذي يبرز ذلك
وهذا العلم به تصيب الادراكات الكلية
وتقوى القوة العاقلة وتكمل وبه تكون
القدرة على ابراز تلك العلوم بالنسبة
للجنان بفتح الجيم اي القلب قال حجة الاسلام
القلب لطيفة ربانية هي المخاطبة وهي التي
تثاب وتعاقب ولها تعلق بالقلب اللحماني
الصنوبري الشكل تعلق العرض بالجوهر وسمي
روحا ونفسا وقال النفس جوهرة حية علامة
دراكة فعالة ويصح ان يراد بالجنان الذهن
وهو قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء فيكون

تلك

Copyright © King Saud University

من باب تسمية الشيء باسم ما تعلق به نسبته
كنسبة النحو للسان فكما ان نسبة النحو للسان
كونه يعصمه عن الخطا كذلك نسبة المنطق
للجنان كونه يعصمه عن ذلك لكن النحو يعصم
اللسان عن الخطا في قوله والمنطق يعصم
الجنان عن الخطا في فكره فهو علم يعصم اي
يحفظ الافكار جمع فكر وتقدم تعريفه عن غي الخطا
اي عن ان يقع فيها خطا بتوفيق الله تعالى
والغي بالفتح الضلال والخيبة واضافته كاضافة
شجر اراك وفي هذا التعريف اشارة الى الغاية
فخرج بقوله يعصم الافكار غير المنطق فان
كل علم غيره انما يعصم غيرها كالنحو العاصم
من الخطا اللساني وموضوعه المعلومات
التصورية والتصديقية وقد بينا بقية المبادي
العشرة في الشرح وعن دقيق الفهم اي المفهوم
الدقيق يكشف الغطا بكسر الغين اي الستر
شبه دقيق الفهم بالشيء المحتجب تحت الستر
بدليل ذكر الغطا فهاك اسم فعل بمعنى خذ على ما ذكره
ابن مالك في التسهيل ولم يذكر الزبيدي والجوهري
فيها الا التنبيه وزاد الجوهري الزجر فهي عندهما
حرف فقط قاله الشيخ المكودي من اصوله

اي

فة

اي اصول هي المنطق فالاضافة بيانية او الاضا
على معنى من التبعيضية وفيه تكلف ان جعلت
من الداخلة على اصول تبعيضية اما ان
جعلت بيانية فلا قوعدا جمع قاعدة وهي
والاصل والضابط والقانون الفاظ مترادفة
وهي قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات
موضوعها تجمع تلك القواعد من فنونه اي
انواعه والمراد فروعه فوايد جمع فايدة وهي
والغاية مختلفان بالاعتبار فقط كالغرض
والعلة فالمصلحة الحاصلة من الشيء من حيث
انها في طرف الفعل تسمى غاية ومن حيث انها
ثمرته ونتيجته تسمى فايدة ومن حيث انها مطلوبة
للفاعل بالفعل تسمى غرضا ومن حيث انها باعثة
للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل لاجلها
تسمى علة غائية والاولان اعم من الاخيرين
لانفراد الاوليين بما هو في طرف الفعل وليس
مطلوبا ولا باعثا كوجود كنز في حفر بير ويصح
كون التاء في تجمع للمخاطب اي تجمع انت بسبب
تلك القواعد فوايد سميته اي التاليف
المفهوم من السياق بالسلم ادخل الباء على
المفعول الثاني لانه يجوز ان يقال سميت

Copyright © King Saud University

ابنى محمدا وسميته بمحمد المنورق الجاري على السنة
الناس تقديم الراعلى الواو وتاخير النون عنهما
ويستدلون بقوله فهذا عليه رونق الخط
وحده وهذا عليه رونق الخط والملك قال
بعض مشايخنا والمروي في هذا النظم
والبيت المتشهد به المنورق بتقديم النون
على الواو وتاخير الراعنهما وان كان هو الجاري
على الالسنة بمعنى واحد اي المنزين المزخرف
ومع كون المذكور هو الرواية يزيد حسنا بكونه
غريبا والغريب الحسن عذب لغرابته والجاري
على الالسنة مبتذل كما عرف في فن البيان
يرقى به اي بهذا التاليف سما علم المنطق من اضافة
المشبه به الى المشبه اي علم المنطق الذي
كالسما فان قيل هذا التاليف من علم المنطق
فكيف جعله سلما له قلت السلم اسم للالفاظ
لا للعلم فلا يلزم السوال سلمنا انه اسم لكل للمعاني
فالمراد ان المذكور في هذا التاليف سلم
لغيره من المسايل الصعبة والله منصوب
على التعظيم اي لاجزه ارجوا اي امل املا يتعلق
بمطموع فيه مع الاخذ في اسبابه وقد يطلق
على الخوف ومنه وارجو اليوم الاخر ان يكون

هذا

هذا التاليف خالصا من المكدرات كحب الظهور
والشهرة والمحمدة لوجهه اي ذاته الكريم
ليس قالصا القالص في الاصل يطلق على احدي
شعبتي البعير الناقصة عن اختها ثم تجوز فيه
فاطلق على الناقص مجازا مرسلا من باب اطلاق
اسم المقيد على المطلق ثم يحتمل ان يكون مراده
بعدم النقص الكمال الحسي بان لا يعوقه عن اكماله
عايق وان كون مراده ان لا يكون مطروحا في زوايا
الاهمال والخمول لا ينتفع به لان هذا ايضا نقص
فيكون قوله وان يكون نافعا للمبتدي به الى
المطولات يهتدي بيانا وايضاحا له وقد
ذكر لنا شيخنا عن شيخه ان المولف كان مجاب
الدعوة وانه دعى لمن يقرا هذا التاليف بالنفع
وقد اجاب الله دعاه فكل من قراه بنية
خالصة لله تعالى انتفع كما هو مشاهد فصل
في بيان جواز الاشتغال به ليكون الطالب
على بصيرة اعلم ان علم المنطق على قسمين القسم
الاول ما ليس مخلوطا بعلم الفلاسفة كالمذكور
في هذا السلم ومختصر الامام السنوسي والعلامة
ابن عرفة ورسالة اثير الدين الابهري المسماة
بايساغوجي وتاليف الكاتبي والخونجي وسعد

الدين وغيرهم من المتأخرين فهذا ليس في جواز
الاشتغال به خلاف ولا يصد عنه الامن لا
معقول له بل هو فرض كفاية لان حصول
القوة على رد الشكوك في علم الكلام الذي هو
فرض كفاية يتوقف على حصول القوة في هذا
العلم وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب
لكن المص لما اراد ان يذكر انه جايز جره ذلك
الى ذكر الخلاف فيحمل على ما هو مخلوط بعلم
الفلسفة القسم الثاني ما هو مخلوط بعلم
الفلاسفة ولعز يانهم وهذا هو الذي وقع
فيه الخلاف والخلاف الواقع فيه على ثلاثة اقوال
كما قال المص والخلف في جواز الاشتغال به على
ثلاثة بالتنوين اقوال بدل منه او عطف بيان
القول الاول ما اشار اليه بقوله فالامام ابن
الصلاح والامام ابو زكريا يحيى النواوي نسبة
الى نوى على غير قياس قرية من قرى الشام
وقد ذكر هاهنا سيدي سعيد كلاما ناقشناه
فيه في الشرح حرما الاشتغال به ووافقهما
على ذلك كثير من العلما ووجه تحريم هؤلاء
اياه انه حيث كان مخلوطا بكفريات الفلاسفة
يخشى على الشخص اذا خاض فيه ان يتمكن من قلبه

بعض

بعض العقائد الزايفة كما وقع ذلك للمعتزلة
القول الثاني للجمهور واليه اشار بقوله وقال
قوم ينبغي ان يعلما منهم الامام حجة الاسلام الغزالي
حتى قال من لا معرفة له بالمنطق لا يوثق بعلمه
وسماه معيار العلوم وقوله ينبغي يحتمل ان يكون
بمعنى يجب كفاية كما تقدم ويحتمل ان يكون
بمعنى يستحب القول الثالث التفصيل واليه
اشار بقوله والقولة المشهورة الصحيحة
جوازه لكامل القريحة هي في الاصل اول
ما يستنبط اي يستخرج من البير ثم استعير
لاول مستنبط من العلم ولما يستنبط منه مطلقا
لانه سبب حياة الروح كما ان الما سبب حياة
الجسم ثم استعير للعقل ثم صار حقيقة
عرفية فيه ممارس السنة اي الحديث والكتاب
اي القران فيجوز له ليهتدي به الى الصواب
لكونه قد خص عقيدته فلا يضره بعد ذلك
الاطلاع على العقايد الفاسدة وشبهها اما اذا
كان بليدا فلا لانه لا يقدر على دفع شبههم
فربما تمكنت من قلبه وكذا اذا كان زكيا
غير ممارس للسنة والكتاب ومن هنا منعوا
الاشتغال بكتب علم الكلام المشتملة على تخليطات

الفلاسفة الا للمتبحر **انواع العلم الحادث** المراد
بالعلم مطلق الادراك لاما اراد به في اصطلاح
بعض الاصوليين وهو ادراك خاص اي ادراك
النسبة التصديقية لانه حينئذ لا يقبل
التقسيم الاتي وتقييد العلم بالحدوث للاحتراز
عن علم الله تبارك وتعالى اشعارا بتنزهه
سبحانه عن ان يتصف علمه بالتصور او
التصديق اذ كل منهما ان فسر بالادراك الذي
هو وصول النفس الى المعنى ولان التصور
حصول الصورة وهو من خواص الاجسام
ففي اطلاقه على علمه تعالى ايهام وان اريد
به معنى صحيح وفي هذا تنبيه على ان التقييد
مراد لمن لم يقيد وانه كان ينبغي له التقييد
على ان ذكر الانواع يكفي في ذلك لان علمه
تعالى ليس بانواع لكن المص رحمه الله تعالى
اراد الايضاح **ادراك مفرد** المراد به ما ليس
مشتملا على نسبة حكمية **تصورا علم** فادراك
كالجنس وتقييده بالمفرد يخرج التصديق
ويتناول ما لا نسبة له اصلا كادراك
زيد وما فيه نسبة الا انها غير حكمية كادراك
بنوة زيد لعمرو ونحوها **ودرك** اسم مصدر

بمعنى

بمعنى ادراك اي وادراك وقوع **نسبة** حكمية
بتصديق وسم من الوسم وهو التعليم وتقرير
هذا الكلام ان العلم الذي هو حصول صورة
الشيء في الذهن ينقسم الى تصور وتصديق
اما التصور فهو حصول صورة الشيء فيه
من غير حكم عليه بنفي ولا اثبات كادراك الانسان
من غير حكم عليه بشيء واما التصديق فهو
ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
اي الاذعان لذلك كادراك ان زيدا كاتب
او ليس بكاتب هذا هو مذهب الحكما وليس
قول من قال التصديق عندهم هو الحكم خارجا
عن هذا لان الحكم مقول بالاشتراك عندهم
على معنيين احدهما هذا اعني ادراك ان
النسبة واقعة او ليست بواقعة والاخر
ادراك النسبة الحكمية التي هي ثبوت شيء
لشيء او انتفاؤه عنه فلعل من فسر
التصديق عندهم بالحكم اراد الاول واما
التصديق على مذهب الامام الرازي فمركب
من اربع ادراكات ادراك المحكوم عليه وادراك
المحكوم به وادراك النسبة الحكمية التي هي
مورد الايجاب والسلب وادراك ان تلك

Copyright © King Saud University

النسبة واقعة اوليست بواقعة اومن ثلاث ادراكات
وحكم ان لم يكن الحكم عنده ادراكا والفرق بين
المذهبين ظاهر لانه على مذهبه مركب وعلى
مذهبهم بسيط كما رايت ولان الحكم نفس التصديق
عندهم وجزء التصديق عنده ولان تصور الطرفين
شطر عنده وشرط عندهم والمتبادر من عبارة
المص مذهب الحكما وقدم الاول اي التصور
على التصديق عند الوضع اي في الذكر والكتابة
والتعلم والتعليم لانه مقدم على التصديق بالطبع
اي بحسب اقتضا طبيعة التصور اي حقيقته
والمقدم بالطبع هو الذي يكون بحيث يحتاج
اليه المتاخر من غير ان يكون علة فيه كالواحد
والاثنين والتصور كذلك بالنسبة الى التصديق
على كلا المذهبين لانه اما شرط او شطر وعبارة
المص احسن من قول بعضهم وقدم القول
الشارح على الحجة وضعا لتقدم التصور على
التصديق طبعا لشمول التصور والتصديق
فيها القول الشارح وغيره من التصورات والحجة
وغيرها من التصديقات ثم شرع في تقسيم اخر
للعلم بقوله والعلم النظري باسكان الياء
ما احتاج للتامل يعني الى الفكر والنظر كادراك

حقيقة

حقيقة الانسان وكادراك انك مبعوث وان العالم
حادث وعكسه اي ما لا يحتاج الى فكر ونظر هو
الضروري الجلي اي الواضح سواء توقف الى حدس
او تجربة اولا كتصورك وجودك باعتبار مقابلة
وادراك ان الواحد نصف الاثنين فيدخل
في الضروريات القضايا الاوليات والحدسيات
والتجربيات وسياتي بيانها لان الاخيرين وان
توقفا على حدس وتجربة فليسا بمتوقفين على
فكر ونظر وهذا مجرد اصطلاح فان النظري
منسوب الى النظر الاصطلاحي ولا يصدق على
التجربة والحدس لما عرفت من تفسيره وحينئذ
يجب ان يعنوا بالنظر ما هو اعم من القياس ولواحقه
لئلا يرد الاشيا المكتسبة بالاستقرا والتمثيل وقيل
العلوم الحادثة كلها ضرورية ووجه بان
العبد لا تاثير له في شيء من العلوم لحصول
العلوم كلها له لا يقدر على دفعه فيكون ضروريا
وقيل كلها نظرية ووجه بان العبد في ابتداء
وجوده كان خاليا من جميع العلوم فاكتسبها
شيا فشيا وقد ذكرنا ان الضروري يطلق بمعنى
اخر والخلاف في النسبة بينه وبين البديهي
مع فوائد اخر في الشرح وما به الى تصور وصل

Copyright © King Saud University

على لفظ المبني للمجهول اي توصل ما توصل به الى التصور
يدعى بقول شارح لشرحه الماهية ويسمى ايض معرفا
وتعريفا نما واقعة على بعض التصورات وهو
المعرف وذلك كالحيوان الناطق تعريفا للانسان
فانه يوصل الى تصور الانسان فلنبتهل اي
فلتطلب مبالغا في الطلب وما لتصديق به
توصلا على صيغة المبني للمجهول اي وما توصل
به لتصديق نحو العالم متغير وكل متغير حادث
فانه يوصل الى ان العالم حادث بحجة يعرف عند
العقلا اي ارباب هذا الفن والى العقلا للكمال
وسمي بذلك لان من تمسك به حج خصمه اي
غلبه ثم لما كان علم الميزان مبنيا على اربعة
اركان تصورات ومباديها وتصديقات ومباديها
وكانت مبادي التصورات الكليات الخمس المنقسمة
الى الذاتي والعرضي القسمين من الكلي القسيم من
المفرد القسم من اللفظ القسم من الدال وكان
المراد دلالة اللفظ الوضعية لعدم اعتبارهم غيرها
بدا بها فقال اللفظية
وصفها بالوضعية لاستناد جميعها الى الوضع
والدلالة بتثليث الدال مصدر دل وهي على
المفهوم من كلام الشيخ في الشفا تطلق على

معنيين

معنيين بالاشتراك احدهما كون امر بحيث يفهم منه
امر اخر فهم او لم يفهم والثاني فهم امر من امر كذا حققه
العلامة ابن عرفة والدال ينقسم الى لفظ وغيره
والثاني ثلاثة اقسام دال بالعقل كدلالة تغير
العالم على حدوثه وبالعادة كالمطر على النبات
والخضرة على المحل والصفرة على الوجل وبالوضع
كالاشارة على معنى نعم مثلا واللفظ ينقسم
ايض الى هذه الثلاثة دال بالعقل كدلالة اللفظ
على لافظه وبالعادة ولن شئت قلت بالطبع
كاح على وجع الصدر وبالوضع كالاسد على الحيوان
المفترس فالمجموع ستة واهل المنطق انما يبحثون
عن الاخير فاشار المص الى تقسيم دلالته فقال
دلالة اللفظ الوضعية بتوسط الوضع على ما
اي المعنى الذي وافقه اي وافق ذلك اللفظ
بان وضع له وضعا حقيقيا او مجازيا كالانسان
للحيوان الناطق والاسد للرجل الشجاع يدعونها
اي يسمونها دلالة المطابقة لمطابقته اي
موافقته له من قولهم طابق النعل النعل اذا توافقا
فالانسان يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة
وكذا الاسد على الرجل الشجاع ودلالة اللفظ على
جزئه اي جزء ما وافقه يدعونها تضمنا

اي دلالة تضمن لتضمن المعنى لجزئه كما اذا شكلت
في شبح هل هو حيوان اولا فقيل لك هو انسان
فهمت انه حيوان لانه مقصودك ولم تلتفت
الى كونه ناطقا وامادلالة اللفظ على ما اي اللازم
الذي لزم معناه فهو التزام اي دلالة التزام
لالتزام المعنى اي استلزامه له ودلالة العام
على بعض افراده كعبيدي دلالة تضمن لان
زيدا العبد مثلا جزؤ من جملة العبيد من حيث
هي جملة فحصل الجواب عن استشكال القرافي رحمه الله
بانه لا يدل بشيئ من الدلالات الثلاث على
فرد من افراده لان بعض افراده لم يوضع له اللفظ
حتى يكون مطابقة وليس جزا حتى يكون
تضمنا ولا خارجا حتى تكون التزاما اذ لو خرج
بعضها لخرج سايرها للمساواة فلا يبق للعام
مدلول وهو باطل وقد اطنبنا في شرح في هذا المقام
ببدايع التحقيقات وغرايب الافهام ان يعقل
التزم هو اي اللازم اي يشترط في اللازم كونه
لازما ذهنيا وهو ما يلزم من تصور ملزومه
تصوره ويسمى لازما بينا بالمعنى الاخص
كالزوجية للاربعة وتخصيص اللازم الذهني
باللازم البين بالمعنى الاخص اصطلاح لبعض

المنطقيين

المنطقيين وبعضهم يطلق اللازم الذهني على
أعم من هذا اعني ما ليس لازما في الخارج فقط
والحاصل ان لهم في تقسيم اللازم طريقين
الاول ان اللازم ينقسم الى لازم في الذهن
والخارج معا كالشجاعة للاسد والى لازم في
الذهن فقط كالبصر للعمى والى لازم في الخارج
كالسواد للغراب الطريق الثاني ان اللازم ينقسم
الى بين وغير بين والبين ما يلزم فيه من تصور
المتلازمين تصور اللزوم بينهما بان لا يحتاج
الى دليل وغير البين ما لا يلزم فيه ذلك
بان يحتاج الى دليل والبين ينقسم الى ذهني وهو
ما يلزم فيه من تصور الملزوم تصور اللازم كالشجاعة
للاسد وغير ذهني وهو ما لا يلزم فيه ذلك
كمغايرة الانسان للفرس فانه لا يلزم من
تصور الانسان تصور غيره فضلا عن كونه
مغايرا له والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم
الذهني البين بالمعنى الاخص كما اشار اليه
المص سوا كان لازما في الذهن فقط كالبصر
المفهوم ذهنا من العمى فان العمى على القول بانه
عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا يدل
على البصر التزاما مع ان بينهما معاندة في الخارج

اوكان لازمًا فى الذهن والخارج معاكالشجاعة
للاسد ونفهم من كلام المص ان المطابقة لاتستلزم
التضمن لجواز بساطة المسمى كالجوهر ولا الالتزام
لجواز ان لايكون له لازم ذهنى خلافا للفخر فى
الثانى والتضمن والالتزام يستلزمان المطابقة
ضرورة ودلالة المطابقة وضعية بلاخلاف ويقال
لها لفظية ونقلية لانها بمحض اللفظ ودلالة
الالتزام عقلية بلاخلاف لتوقفها على مقدمة
عقلية وهو انه كلما فهم المعنى فهم لازمه واما
دلالة التضمن فقيل عقلية لان الفهم فيها
متوقف على امر زايد على الوضع وهى الجزئية اذ ينتقل
من المعنى الى جزئه وقيل لفظية هذه احدى
طريقتين فى النقل عن المناطقة والطريقة الثانية
تحكى ثلاثة اقوال فى دلالة التضمن والالتزام
قيل وضعيتان وقيل عقليتان ثالثها دلالة
التضمن وضعية ودلالة التزام عقلية
واوجه هذه الاقوال واعراب كلام المص
هنا مع تنبيهات شتى وابحاث شريفة سمينا
بها فى الشرح فصل فى مباحث الالفاظ
اعلم ان المنطقى لابحث له عن الالفاظ لكن لما كثر
الاحتياج الى التفهيم بالعبارة واستمر حتى

كان

كان المتفكر يناجى نفسه بالفاظ متخيلة جعلوا
بحث الالفاظ من حيث انها تدل على المعانى
بابا من المنطق تبعا ولذا قدمه فقال
مستعمل الالفاظ باعتبار دلالته التركيبية
والافرادية حيث يوجد اما مركب واما
مفرد فاول وهو المركب ما اى اللفظ الذى
دل توطية لما بعده ويحترز به مع ذلك عن
اللفظ المهمل كديز على راى من يسميه لفظا جزؤه
يخرج ما لاجزء له كباء الجر ولامه وما له جزؤ
لايدل كزيد وابكم وتابط شرا وعبد الله والحيوان
الناطق اعلاما واما ما يتوهم من دلالة اجزاء
الاعلام الاخيرة فانما ذلك قبل جعلها اعلاما
اما بعد تصييرها اعلاما فقد صارت دلالتها
نسيا منسيا وصار كل جزء منها كالزاى من زيد
نص عليه بعض المحققين واما نحو حجة الاسلام
علما اذا قصد واضعه الدلالة على الذات وعلى
ان المسمى به حجة فى الدين فلا نسلم انه
مفرد حتى يلزمنا امر بل فلتزم انه مركب
اذ ليس التركيب والافراد الا بحسب قصد دلالة
جزء اللفظ على جزء المعنى وقول المص على جزء
بضم الزاى معناه تتميم للكلام بذكر متعلقه

Copyright © King Saud University

وبما تقرر سابقا سقط الاعتراض على المص بان التعريف
غير مانع لكونه اسقط من التعريف قيدا وهو
كون تلك الدلالة مقصودة ولكونه يدخل فيه نحو
حجة الاسلام علما وبقيت ابحاث شريفة سمعنا بها
في انشاء مثال المركب زيد قايم والحيوان الناطق اذا لم
يكن علما والمراد الدلالة الجارية على قانون الوضع
اللغوى حتى لو اراد احد بالف اثنان مثلا معنا
لم يكن مركبا وان وضعها هو لذلك والمركب متلبس
بعكس ما اي المفرد الذى **تلا** هو المركب اي تبعه
فهو اللفظ المستعمل الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه
فدخل فيه كل لفظ لا يدل جزؤه وقد تقدمت امثلة
ذلك وقدم تعريف المركب على تعريف المفرد لان تعريف
المركب بالايجاب والمفرد بالسلب ولا يعقل سلب امر
الا بعد تعقله والقسمة عند المص ثنائية وعند
بعض اهل المنطق ثلاثية مفرد وهو ما لا يدل
جزؤه على شي كزيد ومركب وهو ما يدل جزؤه على
معنى ليس جزء معناه كالكم وعبد الله علما او
على جزء معناه الا ان دلالته غير مقصودة كحيوان
ناطق علما بنا على خلاف ما حققناه ومؤلف وهو
ما دل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة كزيد
قايم واول في هذا البيت مبتدا وسوغ الابتدا به

وقوعه

وقوعه في معرض التفصيل وقوله ما تلا العايد الموصول
فيه الضمير المرفوع المستتر في تلا وقال المص وقولنا
ما تلا عايده محذوف لانه متصل منصوب بفعل انتهى
وبحث فيه بان ما واقعة على المفرد وهو الذى تلا
المركب فيكون العايد ضمير الرفع ويجاب بانه يمكن
ان يكون اطلق الموالاة على الاتصال فيكون المركب
تلا المفرد بهذا المعنى اي اتصل به فالتقدير المركب
بعكس المفرد الذي تلاه هو اي المركب اي اتصل به
في البيت السابق **وهو على قسمين أعني** مصدوق
الضمير **المفردا** بالنظر الى معناه **كل او** بوصل الهمزة
جزئي بمنع الصرف للضرورة **حيث وجدا** اي
المفرد فالالف للاطلاق **فمفهم اشتراك** بين
افراد بمجرد تعقله بحيث يصدق عليها **الكلي**
الكلي مبتدا خبره مفهم اشتراك فخرج زيد المشترك
فيه بنوة مثلا فانه وان كان يشترك في معناه
افراد باعتبار ابوته لهم لكن الشركة هنا قد جرى
اصطلاحهم فيها بانها عبارة عن صدق ذلك
المعنى على كثيرين ولذلك يقسمون الشركة الى
الاشتراك اللفظي والمعنوي ويريدون بالاول
المشترك وبالثاني الكلي وقسم الاقدمون الكلي
الى ثلاثة اقسام ما لم يوجد منه شي وما وجد

Copyright © King Saud University

منه واحد فقط وما وجد منه افراد فجاء المتأخرون
وقسموا كل قسم من الثلاثة الى قسمين فصارت
الاقسام ستة فقسموا الاول الى ما يستحيل وجوده
كالجمع بين الضدين والى ما يمكن وجوده كبحر
من زيبق وقسموا الثاني وهو ما وجد منه واحد
فقط الى ما يستحيل وجود غيره معه كالاله والى ما
يمكن وجود غيره معه كشمس وقسموا الثالث
الى ما وجد منه افراد متناهية كاسد والى ما وجد
منه افراد غير متناهية كصفة وموجود وشيء
وثابت فان افرادها غير متناهية اذ منها
الصفات الوجودية القديمة القائمة بذاته تعالى
وقد دل الدليل من السنة على انها لا نهاية لها
واستحالة وجود ما لا نهاية له انما ثبتت في
حق الحوادث ولم نجد هذا التمثيل لاحد وانما
يمثلون له بحركة الفلك على مذهب الفلاسفة
من انها لا اول لها وهو مذهب باطل ومعتقده
كافر اجماعا ومثل له بعضهم بنعمة الله وليس بصواب
لان الكلام فيما وجد منه افراد بالفعل لا نهاية
لها ونعمة الله لا نهاية لها بمعنى اخر اي بالنظر
لما سيوجد منها ابد الاباد وعكسه وهو ما لا
يفهم الاشتراك بالمعنى المتقدم الجزي الجزي

مبتدا

مبتدا مؤخر وعكسه خبر مقدم وذلك كزيد
فان مفهومه من حيث وضعه للذات المخصوصة
لا يفهم الاشتراك ولا عبرة بما يعرض له من اشتراك
لفظي لان المراد هنا الاشتراك المعنوي الكلي
في تاليفهم على الجزي لاجل عنايتهم به لانه مادة
الحدود والبرهين والمطالب غالبا بخلاف
الجزي والمص زاد عليهم بنكتة اجري وهي انه
عرف الكلي بامر وجودي وهو كونه مفهم اشتراك
والجزي بالسلب وسلب الشيء لا يعقل الا بعد
تعقل وجوده وهم عرفوا الكلي بالعدم اي ما لا
يمنع نفس تصوره من صدقه على كثيرين واولا
وهو الكلي للذات اي الماهية ان فيها اندرج
فانسبه اي انسب الاول وهو الكلي للذات
ان اندرج فيها بان كان جزأ منها فلا يصدق
الذاتي حينئذ الا على الجنس والفصل او بمعنى الواو
اي وانسبه لعارض اذا خرج عن الذات اي
الماهية الا انهم ينسبون على غير قياس فيقولون
في النسبة الى عارض عرضي فلا يصدق الوصف على هذا
الا على الخاصة والعرض العام ويفهم من هذا ان النوع
كالانسان واسطة مثال الذاتي الحيوان بالنسبة
الى الانسان والفرس فانه داخل فيها التركيبها لا نشاد

من الحيوان والناطق والفرس من الحيوان والصاهل
ومثال العرضي الضاحك بالنسبة الى الانسان لما مر انه
مركب من الحيوان والناطق فالضاحك خارج عنه
والذاتي والعرضي لهم فيه اصطلاحات كثيرة اشهرها
ثلاثة اصطلاحات الاول هذا الذي درج عليه المص
الثاني ان الذاتي هو جزء الماهية المحمول والعرضي
ما ليس كذلك فالنوع على هذا عرضي الثالث ان الذاتي
ما ليس بخارج عن الماهية والعارض هو الخارج
عنها فالنوع على هذا ذاتي واعترض بان الذاتي
منسوب الى الذات فلو كان النوع ذاتيا لزم نسبة
الشيء الى نفسه واجيب بانها تسمية اصطلاحية
لا لغوية ومن ثم لم يقل ذووي على ما هو القاعدة
وبان الذات كما تطلق على الحقيقة تطلق على
صدقها ونسبة الحقيقة الى ما صدقها صحيحة
واعلم ان المص نص على ان اولا في البيت منصوب على
الاشتغال قال وهو الارجح لكونه قبل فعل ذي طلب
وبحث فيه بان اداة الشرط لا يعمل ما بعدها فيما
قبلها الا فيما استثني وليس هذا منه فلا يفسر
عاملا وفي الجواب كذلك فيجب رفعه بالابتدا او المسوغ
التفصيل او عود الضمير والجواب ان قوله فانسب
موخر من تقديم والاصل واولا انسبه للذات

ان اندرج فيها فالفا زايدة لا تمنع كونه من باب الاشتغال
وجواب الشرط محذوف لدلالة فانسبه المذكور عليه
ولو جعل فانسبه المذكور جوابا ما صح ان يتعلق به
لذات اذ لا يتقدم معمول الجواب على الشرط ثم اخذ في
ذكر الكليات الخمس بقوله والكليات بتخفيف اليا
مبحث الكليات للوزن خمسة دون انتقاص ولا
زيادة ووجه الحصر ان الكلي اما ان يكون تمام الماهية
او جزءها او عرضا لها الاول النوع كالانسان والثاني
ان كان مساويا لها فالفصل كالناطق او اعم فالجنس
كالحيوان والثالث ان خصها فالخاصة والا
فالعرض العام وينبغي ان يعلم اولا ان السوال
عن الشيء اما ان يكون عن حقيقته او عن تمييزه
عما التبس به واللفظ الموضوع للاول ما وللثاني اي
والمسئول عنه بما منحصر في اربعة واحد كلي نحو ما
الانسان وواحد جزئي نحو ما زيد ومتعدد متماثل
الحقيقة نحو ما زيد وعمرو ومتعدد مختلفها نحو
ما الانسان والفرس والاجوبة عنها منحصرة في ثلاثة
لان الجواب عن الاول بالحد وعن الثاني والثالث
بالنوع وعن الرابع بالجنس اولها جنس وهو ما صدق
في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالحقيقة
كحيوان فما صدق جنس وفي جواب مخرج للعرض العام

Copyright © King Saud University

لانه لا يقال في الجواب اصلا لانه ليس ماهية لما هو
عرض له ولا جزءها حتى يقال في جواب اي واضافة
الجواب الى ما مخرجه للفصل قريبا او بعيدا وللخاصة
مطلقا ومختلفين الى اخره يخرج النوع الحقيقي واما
الجزئي فلك ان تقول ليس الكلام الا في الكليات
فلا يحتاج الى اخراجه ولك ان تخرجه بفي جواب
ماهو وسياتي ذكر مراتب الجنس **وثانيها فصل**
وهو جزء الماهية الصادق عليها في جواب اي شيء
هو في الماهية مخرج للنوع والخاصة مطلقا والعرض
العام كذلك والصادق عليها مخرج للجزء المادي كالسقف
للبيت وفي جواب اي شيء هو مخرج للجنس مثاله الناطق
لانه اذا سئل عن الانسان باي شيء هو في ذاته كان
الناطق جوابا عنه لانه يميزه عما يشاركه في الجنس
والفصل قسمان قريب وهو ما يميز الشيء عن جنسه
القريب كالناطق للانسان وبعيد وهو ما يميز الشيء
عن جنسه البعيد كالحساس للانسان ولا يلزم
كون الجنس فصلا لانه اذا اتى به في جواب اي شيء هو في
ذاته كان فصلا واذا اتى به في جواب ماهو كان جنسا
فهذه اعتبارات والكليات تختلف بالاعتبارات وثالثها
عرض عام وهو الكلي الخارج عن الماهية الصادق عليها
وعلى غيرها فالكلي جنس والخارج عن الماهية مخرج

الجنس

للجنس والفصل والنوع والصادق الى مخرج للخاصة
والعرض العام اما لازم او مفارق كالمتنفس بالقوة والفعل
بالنسبة الى الانسان والفرس ونحوهما لانه بالقوة او بالفعل
خارج عنهما ورابعها **نوع** وهو ما صدق في جواب ما هو
على كثيرين متفقين بالحقيقة فما صدق جنس وفي
جواب مخرج للعرض العام واضافته الى ما مخرجة للفصل
والخاصة وعلى كثيرين يخرج الحد ومتفقين بالحقيقة
يخرج الجنس والمراد كونه صادقا على كثيرين انه صادق عليها
سوا جمعت في السوال نحو ما زيد وعمرو وبكر او افرد
بعضها نحو ما زيد بخلاف الصدق في تعريف الجنس
فانه لا يصح اذا جمعت والمعرف بما ذكر هو النوع
الحقيقي واما الاضافي فهو الكلي المقول على كثيرين
في جواب ما هو المندرج تحت جنس فبينهما عموم
وخصوص من وجه يجتمعان في النوع السافل كالانسان
فانه نوع اضافي لاندراجه تحت جنس وهو الحيوان
وحقيقي لصدق تعريفه عليه وينفرد الاضافي في
الجنس السافل كحيوان والمتوسط كجسم فان
فوقهما جنسا وهو الجوهر وينفرد الحقيقي في النوع
البسيط كالنقطة لعدم اندراجها تحت جنس والا
لزم تركبها **وخامسها خاص** بتخفيف الصاد
اي خاصة ودخمه بحذف الها للضرورة وهي الكلي

الخارج عن الماهية الخاص بها فالكلي جنس والخارج
عن الماهية يخرج الجنس والفصل والنوع والخاص
بها يخرج العرض العام والخاصة قد تكون للجنس كالمشي
للحيوان وقد تكون للنوع كالضاحك للانسان
وكل خاصة لنوع خاصة لجنسه ولا عكس وهي ايضا
اما لازمة او مفارقة كالضاحك بالقوة والفعل
للانسان وهاهنا ابحاث وتفريعات شريفة وشحنا
بها الشرح واول مبتدا والمسوغ التفصيل وهو الجنس
ثلاثة بلا شطط اي زيادة والاصل لا شطط
بتقديم حرف النفي على حرف الجر لان حرف النفي اصله
التصدير فزحلقت عن محلها تزيينا للفظ جنس قريب
وهو ما لا جنس تحته وفوقه الاجناس ويسمى الجنس
السافل كالحيوان فليس تحته جنس بل انواع حقيقة
او جنس بعيد وهو ما لا جنس فوقه وتحته الاجناس
ويسمى الجنس العالي كالجوهر بناء على جنسيته وهذا
عند الاطلاق اما اذا اريد البعد النسبي فيقال
الجنس اما بعيد بمرتبة كالجسم النامي او بعيد بمرتبتين
كالجسم المطلق وهكذا او جنس وسط وهو ما
فوقه جنس وتحته جنس كالجسم وترك الجنس
المفرد لانه لم يظفر بمثال ومثل له بعضهم بالعقل
بناء على جنسيته فصل في نسبة اللفظ الى معناه

ونسبة

ونسبة معنى لفظ الى معنى لفظ اخر ونسبة الالفاظ
للمعاني اي مع المعاني على ان اللام بمعنى مع كقوله
فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا
والمراد بالمعنى ما يعنى اي يقصد فيشمل الافراد
ومتعلق النسبة محذوف اي لبعضها والتقدير ونسبة
الالفاظ والمعاني بعضها لبعض وانما احتجنا الى هذا
لان التواطي والتشكك كل منهما ليس نسبة لفظ الى
معنى بل نسبة المعنى الى افراده خمسة اقسام بلا
نقصان ولا زيادة لان اللفظ اما كلي او جزئي
والاول ان كان معناه واحدا فان كان مستويا
في افراده فالنسبة بينه وبين افراده تواطي كالانسان
فان معناه لا يختلف في افراده والا بان اختلف
فيها فالنسبة بينهما تشاكك ويقال التشكك
كالنور فانه في الشمس اقوى منه في القمر ويسمى
اللفظ في الاول متواطيا كمعناه وفي الثاني مشككا
كمعناه واذا نظر بين معنى اللفظ ومعنى لفظ اخر
فان لم يصدق احدهما على شي مما صدق عليه الاخر
فالنسبة بينهما تخالف اي تباين كالانسان
والفرس ويسمى معنياهما متباينين وكذا اللفظان
تبعا لهما واللفظ المفرد ان تعدد الواضع معناه فالنسبة
بينه وبين ما له من المعاني هو الاشتراك كالمعهود

Copyright © King Saud University

على وزن منبر وضع لطرف الثوب وللقدح الذي
يكال به وكمين وضع للباصرة والجارية وسوا تعدد
وضعه من لغة واحدة او من لغات مختلفة نص
عليه الفخر في المخلص عكسه الترادف اي الترادف
ان يكون اللفظ متعددا والمعنى واحدا كانسان
وبشر فانهما موضوعان للحيوان الناطق واللفظ
المستعمل اما طلب ان افاد طلبا كاضرب او خبر
ان احتمل الصدق فان كان الطلب طلب
ترك فهو النهي كلا تضرب او طلب فعل فهو
الذي قسمه المص بقوله واول ثلاثة
ستذكر فهو ان دل بذاته على الطلب امر
حال كونه مع استعلا اي طلب العلو بان يكون
الطالب مظهرا له سوا كان عاليا في نفس الامر او لا
وعكسه وهو الطلب مع اظهار الخضوع دعا
والطلب في حال التساوي فالتماس وقعا
بالاطلاق والفاصلة في الخبر وقد تسمى
الثلاثة كلها امرا وسكت عن تقسيم طلب الترك
لانه لم يقل ان الطلب اذا كان مع استعلا امر او
نهي ويحتمل انه ادرجه في الامر بناء على ان طلب
الترك طلب فعل الضد والخلاف في انه هل
يشترط الاستعلا او العلو او هما او لا يشترط شي

فمنهما

فمنهما مشهور في الاصول وخرج بقولنا فيما تقدم
ان دل بذاته على الطلب دلالة المركب في قولنا انا
عطشان نطن معه ما على طلب التمكين من الما فان دلالة
المركب على طلب فعل المواساة بالما ليست من ذاته
اي ليس من جهة وضعه اذ الذي يدل عليه هذا
المركب بحسب الوضع اذ قلنا ان المركبات موضوعة
انما هو حصول العطش له وانما دل على الطلب
بطريق الكناية بقرينة وجود السامع المخاطب
فلا يسمى بهذا الاعتبار امرا ولا دعا ولا التماس
و يبقى قسم اخر ليس بطلب ولا خبر كالتمني
والترجي والقسم وحده بدون جوابه والندا
وصيغ العقود والاستفهام ويسمى هذا في الاصطلا
تنبيها والاقرب الى التحقيق ان ما دل على الطلب
مفرد كما ذهب اليه الابياري وهو موافق لاصطلاح
النحويين فان فعل الامر عندهم من اقسام المفرد
الذي من اقسام الكلمة والكلمة ما وضعت لمعنى
مفرد فيلزم ان اقسامها كذلك هذا حاصل ما قاله
الامام السنوسي في شرح ابن عرفة وهذا على انه
يشترط في المركب جزان ماديان اما على انه يكفي جز مادي
وجز صوري ففعل الامر مركب لانه يدل على الحدث
بمادته وعلى الزمن بصورته ولم يذكر المص هذا الفصل

الا لتمييز الخبر عن غيره لانه المبحوث عنه عند المناطقة

فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

لما ذكر الكلي والجزئي استتبعهما بما يشاركهما في المادة وهو الكل والكلية والجزء والجزئية **الكل حكمنا على المجموع** من حيث هو مجموع نحو كل رجل من بني تميم يحمل الصخرة العظيمة اي مجموعهم لا جميعهم اذ قد يكون فيهم من لا يقدر عليها ونحو ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية الا ان الحكم في الثاني ثابت لجميعهم بخلاف الاول وكقوله صلى الله عليه وسلم ما معناه **كل ذلك لم يكن ذا وقوع** لما قاله ذو اليدين اقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول الله فهذه رواية بالمعنى والمروي انه صلى الله عليه وسلم قال كل ذلك لم يكن قال سيدي سعيد ما حاصله ان هذا التمثيل جار على تاويل مرجوح كما نبه عليه الاولي وغيره والراجح انه من باب الكلية اي لم يقع واحد منهما لان السوال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما ولانه قد روي انه لما قال النبي صلى الله عليه وسلم

كل

مبحث الكل والكلية والجزء والجزئية

كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان لانه انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي ولا تاخر النفي عن كل لعموم السلب بخلاف تقدمه عليها فلسلب العموم انتهى وهذا بيان للتحقيق في معنى حديث واجاب عن المولف بان البحث في المثل ليس من داب الفحول **وحيث ما لكل فرد** اي عليه **حكما فانه** اي الحكم او القضية المشتملة عليه بتاويلها بالقول **كلية قد علما** نحو كل نفس ذائقة الموت ولا اله الا الله **والحكم للبعض** اي عليه **هو** اي الحكم او القضية المشتملة عليه بتاويلها بالقول **الجزئية** نحو بعض الانسان كاتب وبعض الحيوان ليس بانسان **والجزء معرفته جلية** وهو ما تركب منه ومن غيره الكل كالحيوان فانه جزء من الانسان والسقف بالنسبة للبيت

فصل في المعرفات جمع معرف ويسمى تعريفا وقولا شارحا لشرحه الماهية وتعريف المخاطب بها ومعرف الشيء ما تقتضي تصوره تصوره او امتيازه عن غيره كالحد عند الاصوليين **معرف** مبتدا حذفت منه ال للوزن **على ثلاثة قسم** احدها **حد** تام وناقص

مبحث المعرفات

وثانيها رسمي منسوب الى الرسم بالمعنى اللغوى وهو
الاثر لا انه منسوب للرسم المصطلح عليه لئلا يلزم نسبة
الشيء الى نفسه ويقال له ايضا وسم وهو ايضا
تام وناقص وثالثها لفظي علم منسوب الى اللفظ
المطلق فهو من نسبة الخاص الى العام وزاد بعضهم
التعريف بالمثال وبالتقسيم والحق ان هذه
الثلاثة داخلة في الرسم لانها تعاريف بالخواص
فالحد التام بالجنس القريب وفصل كالحيوان
الناطق بالنسبة الى الانسان وقعا اما كونه حدا
فلان الحد لغة المنع وهو مانع من دخول الغير فيه
واما كونه تاما فلذكر جميع الذاتيات فيه ويشترط
في تمام الحد تقديم الجنس على الفصل والرسم التام
بالجنس القريب وخاصة شاملة لازمة حال كونهما
معا كقولنا الانسان حيوان ضاحك اما كونه رسما
فلان الرسم لغة الاثر والخاصة من اثار الحقيقة
الدالة عليها واما كونه تاما فلمشابهته الحد التام
من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر مختص
وناقص الحد بفصل قريب وحده كالانسان ناطق
او به معا جنس بعيد لا قريب وقعا كالانسان
جسم ناطق اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا
فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه وناقص الرسم بخاصة

بالقيد

بالقيد السابق فقط نحو الانسان ضاحك او بها مع
جنس ابعد بالتنوين للضرورة اي بعيد فلا ارتبط
نحو الانسان جسم ضاحك اما كونه رسما فلما مر
واما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع اجزاء الرسم
التام ومثل المذكورات فيما مر حد ودها فلو ابدلت
الجنس القريب او البعيد والفصل بحده كالجسم النامي
الحساس المتفكر بالقوة وكالجسم النامي الحساس
الناطق وكالحيوان المتفكر بالقوة لم يختلف الحكم
وبقي التعريف بالعرض العام مع الفصل كالماشي الناطق
بالنسبة الى الانسان او مع الخاصة كالماشي الضاحك
وبالفصل معها كالناطق الضاحك والاكثرون
على ان الاول والثالث حدان ناقصان والثاني
رسم ناقص وفهم من كلام المص ان الحد لا يكون
الا للماهيات المركبة فتخرج البسائط فلا تعرف الا
بالرسوم وعلم ايض ان التعريف لا يكون بغير القول
كالاشارة والخط وما بتعريف لفظي لديهم شهرا
اي وما اشتهر عندهم بالتعريف اللفظي هو تبديل لفظ
بلفظ رديف له اشهرا منه عند السامع كما يقال
ما البر فيعرف بانه القمح وخرج بالرديف فصل المعرف
وخاصته وقد قدمنا ان التحقيق انه ليس خارجا
عن الرسم لانه تعريف بالخاصة مثلا لفظ القمح في المثال

المذكور خاصة من خواص البر وكذا التعريف بالمثال نحو
الاسم كزيد والعلم كالنور لان التعريف فيه بخاصة
الشيء لانه وقعت باعتبارها المشابهة المختصة به
اذ المعنى الاسم ما يشبه زيدا وكذا التعريف بالتقسيم
كما تقدم في معرف الشيء انه ما يقتضي تصوره تصوره
او امتيازه عن غيره لان التقسيم خاصة من خواص
المقسم وشرط كل اي كل المعرفات من الحد والرسم
واللفظي بالنظر الي المعنى ان يري مطردا اي كلما وجد
المعرف فلا يدخل فيه شيء من غير افراد المعرف فيكون
مانعا منعكسا اي كلما عرف وجد المعرف وجد هو فلا
يخرج عنه شيء من افراد المعرف فيكون جامعا فلا يكون
اعم كجسم نام حساس متحرك بالارادة في تعريف الانسان
والا كان غير مانع ولا اخص كمتفكر بالقوة في تعريف
الحيوان والا كان غير جامع وبالنظر الى اللفظ شرط
كل ان يري ظاهرا لا ان يري ابعد اي اخفى
من المعرف كالنار جسم كالنفس ولا مساويا للمعرف في
الخفا نحو المتحرك ما ليس بساكن ولا تجوزا بضم الواو
مصدر قال المص اي ولا بلفظ تجوز فهو على حذف مضاف
بلا قرينة معينة للمراد بها تحرزا على صيغة المبني للمجهول
اي تحرزا بها عن غيره كتعريف البليد بحيوان الناهق
فلا يجوز الا اذا دلت قرينة معينة كقولنا حيوان

ناهق

ناهق يدخل الحمام او يصلي وبقولنا معينة للمراد سقط
الاعتراض بان المجاز لا بد له من قرينة لكونها ماخوذة
في تعريفه فلا معنى لاشتراطها هنا لان الذي اخذ
في تعريف المجاز هو القرينة المانعة عن ارادة الموضوع
له اللفظ وهو غير المعينة لما اريد باللفظ ولا ان يري
بما يدري اي يعلم بمحدود اي معرف بالفتح كتعريف
الشمس بانه كوكب نهاري مع ان النهار تتوقف معرفته
على الشمس لانها ماخوذة في تعريفه وهذا يختلف
باختلاف المخاطب فاذا كان المخاطب يعلم النهار
من جهة اخرى صح التعريف ومثل ذلك ايض بتعريف
العلم بانه معرفة المعلوم لان المعلوم معرفته متوقفة
على معرفة العلم واجيب باجوبة فاسدة والحق في
الجواب ان المراد من المعلوم ذاته فقط اي لا باعتبار
المعلومية فكانه قيل العلم معرفة الامر فلا دور وظاهر
كلام المص ان كلا من المذكورات يمكن ادخاله في الحدود
وهو ظاهر نعم الدور لا يتاتى في الحد لان معرفة الجزء
من حيث ذاته لا تتوقف على معرفة الكل ولا مشترك
من القرينة المعينة للمراد خلا الا اذا اريد به كل ما
وضع له فيجوز كتعريف القضية بانها قول الخ والقول
مشترك بين الملفوظ والمعقول فهو جايز لان المراد به
كل منهما والممتنع كتعريف الشمس بانها عين الا اذا وجد

Copyright © King Saud University

قرينة معينة وعندهم اي المناطقة وخصهم لانهم
الباحثون عن ذلك فعند غيرهم كذلك او الضمير
عايد للعلما مطلقا من جملة المردود ان تدخل الاحكام
في الحدود اي الرسوم لان الحكم على الشي فرع عن تصوره
كقولنا الفاعل هو الاسم المرفوع وهذا اذا جعل الحكم
جزا من الرسم بان تتوقف معرفة المرسوم عليه اما اذا
جعل خارجا عن الرسم فيجوز وبه يجاب عن الامام
ابن مالك في قوله الحال وصف فضلة منتصب
ولا يجوز في الحدود ذكر او التي للتقسيم وجايز
ذكرها في الرسم فادر ما راوا كما تقدم في المعرف للشي
انه ما يقتضي تصوره تصوره او امتيازه عن
غيره ويمتنع اذا كانت للشك او الابهام فيهما
لا لنتفا التمييز معهما ولم ينفرد المص بهذا بل نقله
الزركشي في مقدمة عن الاصبهاني فقال الشيخ زكريا
في شرحه لها بل ويجوز ذكرا وفي التحقيق بجعلها
للتقسيم والتنويع كما في تعريفهم النظر بانه الفكر
المودي الى علم او غلبة ظن فقد اشترك العلم والظن
في كون النظر يودي اليهما ولم يرد ان احد اما هذا
واما هذا على سبيل التشكيك او الشك بل بمعنى ان
قسما من المحدود حده كذا وقسما اخر حده كذا فهما
في الحقيقة حدان لقسمين متخالفين من حقيقة

انتهى

انتهى مع بعض تغيير وقد ذكره الجرجاني في شرح المواقف
وللمص ان يمنع كون تعريف النظر السابق حدا لان
التادية الى علم او ظن امر خارج عن حقيقته ولو
سلم فهما في الحقيقة حدان والمنع انما هو في الحد
الواحد باب في القضايا جمع قضية
من القضا وهو الحكم لانها تتضمن الحكم واحكامها
وهي التناقض والعكوس ما واقعة على اللفظ
وهي كالجنس تشمل الاقوال التامة والناقصة احتمل
الصدق حذف الكذب لقبحه والعلم به وتادبا
في حق كلام الله وكلام رسوله وهذا مخرج لنحو زيد
وعمرو لذاته اخرج ما يحتمله لا لذاته كالانشاات
من الامر والنهي وغيرهما كاسقني الما فانه وان
احتمل ذلك للازمه بحسب القرينة وهو انه عطشان
لا يحتمل لذاته اي مدلوله المطابقي وهو طلب السقي
ودخل المقطوع بصدقه من الاخبار وكذا المقطوع
بكذبه منها جرى بينهم اي المناطقة قضية
وخبرا بالنصب على الحالية وشمل القضية اللفظية
والعقلية وتسمى مقدمة ان كانت جزء قياس
ودعوى ان افتقرت الى دليل ومطلوبا عند
الشروع في الاستدلال عليها ونتيجة ان انتجها
الدليل ثم للترتيب الذكري فقط القضايا عندهم

بحث القضايا

قسمان الاولى شرطية وهي ما ليس طرفاها مفردين
ولا في قوتهما والثانية حملية وهي ما طرفاها مفردان
او في قوتهما نحو زيد كاتب وزيد قام ابوه والمراد
بالمفرد ما يقابل الجملة وسميت حملية باعتبار
طرفها المحكوم به تشبيه بالشيء المحمول على الاخر والقسم
الثاني وهو الحملية قسمان الاولى كلية اراد بها هنا
ما موضوعها كلي سوا كانت مسورة او لا ليصح
التقسيم الاتي والثانية شخصية وهي ما المحكوم
عليه فيها معين كقولنا زيد كاتب سميت بذلك
لتشخص موضوعها وتسمى مخصوصة لخصوص موضوعها
والقسم الاول وهي الكلية اي ما موضوعها كلي اما
مسور نحو كل انسان حيوان واما مهمل من السور
نحو الانسان حيوان وسميت مهملة لاهمال بيان
كمية الافراد فيها والسور وهو الدال على كمية افراد
الموضوع كلها او بعضها وهذا في الحملية لان الكلام
فيها وسمي سورا تشبيها له بسور البلد المحيط
بكله او ببعضه كليا وجزئيا يرى وكل منهما
اما موجب او سالب فصارت الاقسام اربعة
واليه اشار بقوله واربع حذفت التا من اربعة
وان كان المعدود مذكر للضرورة كما قال المؤلف
او على مذهب من يجوز ذلك اقسامه اي السور

حيث

حيث جرى لان التسوير اما ان يقع بكل ونحوه
من الالفاظ الدالة على الاحاطة بجميع الافراد في
الايجاب ككل وجميع وعامة نحو كل انسان كاتب
وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورة وكلية او
ببعض ونحوه مما يدل على الاحاطة ببعض الافراد
في الايجاب نحو بعض الانسان كاتب وتسمى القضية
بهذا الاعتبار مسورة وجزئية او بلا شيء ونحوه
مما يدل على الاحاطة بجميع الافراد في السلب كلا واحد
ولا ديار نحو لا شيء من الانسان بحجر وتسمى القضية
بهذا الاعتبار مسورة وكلية ايض كما مر وليس بعض
ونحوه مما يدل على الاحاطة ببعض الافراد في السلب
نحو ليس بعض الحيوان بانسان وليس كل حيوان بفرس
وليس جميع الحيوان بناهق وبعض الحيوان ليس
بناطق وتسمى القضية بهذا الاعتبار ايض مسورة وجزئية
كما مر والى بقية الاسوار اشار بقوله او شبه جلا
اي ظهر الاحاطة بجميع الافراد او بعضها وكلها
اي كل تلك القضايا الاربع وهي الشخصية والمسورة
بقسميها والمهملة اذ تقدم التصريح بها في قوله
كلية شخصية والاول اما مسور واما مهمل
موجبة وسالبة الواو للتقسيم فالقضايا الاربعة
باعتبار قسمي السور الكلي والجزئي والتشخص والاهمال

Copyright © King Saud University

نضرب في اثنين الموجبة والسالبة فهي اذا اي الثماني
ابية اي راجعة وهي الشخصية الموجبة نحو زيد
حيوان والسالبة نحو زيد ليس بكاتب والمهملة
الموجبة نحو الانسان حيوان والسالبة نحو الحيوان
ليس بانسان والكلية الموجبة والسالبة والجزئية
الموجبة والسالبة وتقدم التمثيل لهذه الاربعة
والمهملة في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية
ولذا جاز جعلها كبرى في الشكل الاول والثاني نحو هذا
زيد وزيد انسان وزاد بعضهم قسما اخر سماها الطبعية
وهي التي لم تبين فيها كمية الافراد ولم تصلح لان
تصدق كلية ولا جزئية نحو الانسان نوع والحيوان
جنس والحق انها داخلة في الشخصية لان الحكم
فيها على شي معين مشخص في الذهن مخصوص لم يعتبر
فيه عموم وللقضية ثلاثة اجزا فالجزو الاول في الرتبة
وان ذكر اخرا وهو المحكوم عليه لان الاصل في المحكوم
عليه المتقدم نحو زيد في قولك زيد قايم او قام زيد
هو الموضوع اي يسمى به في الحملية لانه وضع ليحكم
عليه بشي والجزء الاخر بكسر الخا اي الاخر في الرتبة وان
ذكر اولا وهو المحكوم به لان الاصل فيه التاخر نحو قايم
وقام في المثالين السابقين هو المحمول اي يسمى به لحمله
على شي حال كونهما بالستوية اي مصطلحين في الذكر

بمعنى

بمعنى انه لا ينفرد احدهما عن الاخر بل يذكران معا والمراد
انهما مستويان في ان كلا منهما وضع له اسم والجز الثالث
النسبة الواقعة بينهما ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة
لدلالته على النسبة الرابطة والرابطة تارة تكون اسما
كلفظ هو وتسمى رابطة غير زمانية وتارة تكون
فعلا ناسخا للابتدا ككان وتسمى رابطة زمانية
وقد تحذف الرابطة كثيرا في لغة العرب اكتفاء عنها
بالاعراب والربط اللفظي وتسمى الحملية حينيذ ثنائية
وعند التصريح بالرابطة ثلاثية فان صرح بالجهة
ايضا فرباعية ولا تسمى عند التصريح بالسور خماسية
لان معنى المسور ليس لازما للقضية واعلم ان كل واحدة
من القضايا الثمانية المتقدمة ان جعلت اداة
السلب جزا من محمولها سميت معدولة والا سميت
محصلة ووجودية فترجع القضايا الثمانية الى
ستة عشر من ضرب اثنين في ثمانية وسميت
الاولى معدولة لان اداة السلب عدل بها عن اصل
مدلولها وهو قطع النسبة وجعلت جزا من المحمول
فاذا قلت الانسان هو ليس بكاتب فاداة السلب
جز من المحمول وبها صار المحمول عدميا التاخرها عن
الرابطة وقد تكون اداته جزا من الموضوع نحو كل لا
حيوان جماد فتسمى القضية معدولة الموضوع او جزا

منهما فتسمى معدولتهما نحو كل لاحيوان هو لا انسان
هذا في الموجبة ومثال السالبة المعدولة المحمول
فقط زيد ليس هو لا عالم فاداة السلب الاولى
ليست جزءا من المحمول بل هي لقطع النسبة لتقدمها
على الرابطة والثانية جزء من المحمول ومثال
المعدولة الموضوع فقط لا شي من غير الحيوان
بانسان ومعدولتهما نحو ليس غير الحيوان
بغير جماد والتحقيق ان الموجبة ان كان محمولها
موجودا في الخارج اقتضت وجود الموضوع نحو
زيد قايم والا فلا نحو زيد ممكن او معلوم او
مذكور او غير عالم وقد جرت عادة القوم ان يعبروا
عن الموضوع بج وعن المحمول بب فيقولون كل ج ب
دون كل انسان حيوان للاختصار ولدفع توهم انحصار
جزئيات الاحكام في مادة واعلم انه لابد لنسبة
القضية من كيفية في نفس الامر وتسمى مادة واللفظ
الدال عليها جهة فان ذكر في القضية سميت موجهة
وتلك الكيفية هي الضرورة والامكان والدوام
والاطلاق وعدد المتاخرون القضايا باعتبارها
الى ثلاثة عشر ترجع الى اربعة اقسام الاول الضروريات
الخمس الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والمشروطة
الخاصة والوقتية والمنتشرة الثاني الدوايم الثلاث

الدايمة

الدايمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة الثالث
الممكنتان الممكنة العامة والممكنة الخاصة الرابع المطلقات
الثلاث المطلقة العامة والوجودية اللادايمة والوجودية
اللاضرورية وبيان هذه القضايا وتمييز بسيطها
من مركبها مذكور في المطولات وقد افردنا ذلك وما يتعلق
به بمنظومة وشرحها فليرجع اليهما ولعل المص تركها
لعدم لزوم ذكر اللفظ الدال على الجهة وترك تفسير
الرابطة لعدم لزوم ذكرها في جميع اللغات وانما
يلتزم ذكرها الفرس مع ان لغة العرب تستغني عنها
بالاعراب كما ذكر الامام السنوسي وترك المنحرفات لعدم
كثرة نفعها وانما تذكر تدريبا للطلبة وامتحانا للافكار
ولما فرغ من تقسيم الحملية اخذ في بيان الشرطية واقسامها
فقال **وان على التعليق** اي ربط احدى القضيتين
بالاخرى وعلى بمعنى الباء **فيها** اي القضية **قد حكم** اي
ان حكم فيها بالربط المذكور **فانها شرطية** وانما
جعلنا التعليق بمعنى الربط المذكور لانه لابد
من جعل كلامه شاملا للمنفصلة والمتصلة
لانه سيقسم الشرطية اليهما والربط المذكور في المتصلة
ظاهر وفي المنفصلة باعتبار انه قد وقع الربط
بين جزئيها بالعناد اي كل منهما لا ينفك عن معاندة
الاخر وانه لا يصح الاقتصار على احدهما فلا تقول

Copyright © King Saud University

العدد اما زوج وتسكت وتصح كون التعليق باقيا
على معناه ويراد ان الشرطية ما حكم فيها بالتعليق صريحا
او استلزاما فتدخل المنفصلة لان ثبوت احد طرفيها
متوقف على انتفا الاخر او انتفا احدهما متوقف على
ثبوت الاخر **وتنقسم ايضا** كما انقسمت الحملية
الى ما مر **الى شرطية متصلة** نحو ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وسميت ~~طرفيه~~ شرطية لوجود
اداة الشرط فيها ومتصلة لاتصال طرفيها صدقا
ومعية **ومثلها** في الربط المتقدم **شرطية منفصلة**
نحو اما ان يكون العدد زوجا او فردا وفي قولنا
ومثلها في الربط اشارة الى ان تسميتها شرطية
تجوز باعتبار الربط الواقع بين طرفيها بالعناد
او هي حقيقة اصطلاحية وتسميتها منفصلة
لوجود حرف الانفصال فيها وهو اما مثلا الذي
يصير القضيتين قضية واحدة والانفصال
عدم الاجتماع في الصدق او في الكذب او فيهما
معا كما ياتي **جزءهما** اي الجزء الاول والثاني من
المتصلة والمنفصلة **مقدم وتالي** اي الجزء
الاول الذي في المنفصلة وفي الرتبة في المتصلة
يسمى مقدما وان ذكر اخرا في المتصلة والجزء الثاني
كذلك يسمى تاليا وان ذكر اولا في المتصلة نحو النهار

موجود

موجود ان كانت الشمس طالعة اما المنفصلة فلا ترتيب
بين جزئيها الا في الذكر فايهما ذكرته اولا فهو المقدم
وايهما ذكرته اخرا فهو التالي **اما بيان ذات الاتصال**
اي المتصلة **فبما اوجبت** اي اقتضت **تلازم**
اي تصاحب **الجزئين** المقدم والتالي سوا كان تصا
على وجه اللزوم وتسمى اللزومية وهي التي يحكم فيها
بصدق قضية على تقدير صدق اخرى لعلاقة بينهما
توجب ذلك وهي ما بسببه يستلزم المقدم التالي
كالسببية بان يكون المقدم سببا في التالي نحو
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او مسببا
عنه كما لو عكست هذا المثال او يكونا مسببين عن
سبب اخر نحو ان كان النهار موجودا فالعالم مضي
اذ وجود النهار واضاءة العالم مسببا عن طلوع الشمس
وكالتضايف نحو ان كان زيد ابا لبكر فبكر ابنه او كان
لا على وجه اللزوم وتسمى القضية حينئذ اتفاقية
وهي التي يحكم فيها بما مر لا لعلاقة توجبه بل اتفق
انهما وجدا معا نحو ان كان الانسان ناطقا فالحمار
ناهق اذ لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية
الحمار حتى يستلزم احدهما الاخر بل اتفق انهما
وجدا معا وانما فسرنا التلازم في كلام المص بالتصاحب
ليشمل كلامه الاتفاقية فانها متصلة ولا تلازم

جهما

بين جزئيها واعلم انما ذكره المص هو في الموجبة لانها التي
يحكم فيها بالصحة وانما السالبة نحو ليس ان كان هذا
انسانا كان حجرا فتسميتها متصلة او لزومية لمشابهتها
الموجبة والا فهي ليس فيها اتصال ولا لزوم وذات الانفصال
اي المنفصلة دون مين اي كذب ما اوجبت
تنافرا اي تنافيا وعنادا بينهما اي المقدم والتالي
اقسامها اي المنفصلة ثلاثة فلتعلما
فالمنفصل اما مانع جمع وهي التي حكم بالتنافي
بين جزئيها صدقا نحو هذا الشيء اما شجر او حجر
وتتركب من الشيء والاخص من نقيضه او مانع خلو
وهي التي حكم بالتنافي بين طرفيها كذبا نحو اما
ان يكون الشيء غير ابيض واما ان يكون غير اسود
وتتركب من الشيء والاعم من نقيضه او مانعهما
اي مانع الجمع والخلو فالضمير في الاصل مضاف اليه
فلما حذف المضاف انفصل الضمير وقام مقام المضاف
المرفوع فارتفع اي صار ضمير رفع معطوفا على مانع
جمع ولا يصح كونه معطوفا على المضاف اليه المتقدم
كما هو ظاهر فالمنفصلة التي هي مانعة جمع ومانعة
خلو هي التي حكم بالتنافي بين طرفيها صدقا
وكذبا وتتركب من الشيء ونقيضه نحو اما ان يكون
العدد زوجا او غير زوج او من الشيء والمساوي

لنقيضه

لنقيضه كقولنا العدد اما زوج واما فرد فطرفا هذه
القضية لا يجتمعان ولا يرتفعان وهو اي مانعهما
الحقيقي وتسمى القضية حينئذ حقيقية وسميت
الاولى مانعة جمع لاشتمالها على منع الجمع بين طرفيها
في الصدق والثانية مانعة خلو لاشتمالها على منع
الخلو عن طرفيها بمعنى انهما لا يكذبان معا والثالثة
حقيقية لان التنافي بين طرفيها اتم منه في
الاخريين الاخص من الاولين فاعلما اي
فكل حقيقية يصدق عليها انها مانعة جمع وانها
مانعة خلو دون العكس فتجتمع الثلاثة في نحو
العدد اما زوج او فرد وتنفرد مانعة الجمع بنحو
اما ان يكون الشيء ابيض او اسود ومانعة الخلو
بنحو اما ان يكون الشيء غير ابيض او غير اسود
ولكل مانعة الجمع ومانعة الخلو تفسير اخر اخص
مما ذكر فان اردته فرد في اخر كل من تفسيريهما المتقدم
كلمة فقط فتكون الحقيقية مباينة لكل منهما
بهذا التفسير وهذا في المنفصلات الموجبات
واما السوالب فتسميتها مانعة جمع او مانعة
خلو او حقيقية تجوز لمشابهتها موجباتها
او حقيقة اصطلاحية والا فهي تسلب منع
الجمع او منع الخلو او منعهما نحو ليس اما ان يكون   ميت

Copyright © King Saud University

الشيء انسانا واما ان يكون ناطقا فيصح التمثيل بهذه
الثلاثة وقد تتالف الحقيقية من اكثر من جزئين في اللفظ
نحو العدد اما زائدا او ناقص او مساو فهي بحسب الحقيقة
مؤلفة من جزئين فقط والاصل العدد اما زائدا او غير زائد
فحذف غير زائد وعبر عنه بناقص او مسا ولانه بمعناه
فالعناد حقيقة انما هو بين الزائد وغيره اما مانعة
الجمع فتتالف من اكثر من جزئين حقيقة وكذا مانعة
الخلو واعلم ان الشرطية ان كان الحكم فيها على وضع
معين فمخصوصة نحو ان جئتني الآن اكرمك وزيد
الآن اما كاتب او غير كاتب والا فان ذكر فيها ما يدل
على جميع الاوضاع الممكنة فكلية او بعضها فجزئية
والا فمهملة نحو ان كان هذا انسانا كان حيوانا
واما ان يكون العدد زوجا او فردا وسور الشرطية
الكلية اذا كانت متصلة موجبة كلما ومهما
نحو مهما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان
كانت منفصلة موجبة دايما نحو دايما اما ان
يكون العدد زوجا او فردا وان كانتا سالبتين
ليس البتة ان كان هذا انسانا كان حجرا وليس البتة
اما ان يكون الشيء انسانا او ناطقا وسور الجزئية
اذا كانت موجبة متصلة او منفصلة قد يكون
نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد

يكون

يكون اما ان يكون الشيء حيوانا او فرسا وان كانت
سالبة متصلة قد لا يكون وليس كلما ونحوهما نحو ليس كلما
كان الشيء حيوانا كان ناهقا وان كانت سالبة
منفصلة ليس دايمة وقد لا يكون نحو قد لا يكون
اما ان يكون الشيء حيوانا او ناطقا وكل من المتصلة
والمنفصلة تتالف من حمليات او من شرطيات
او منهما وامثلتهما وبيان اقسامها مذكورة
في المطولات ولما فرغ من القضايا شرع في احكامها
على طريق الاختصار والاقتصار على الموجهات
كما هو داب المختصرات فمن جملة الاحكام التناقض
وقد اخذ فيه فقال فصل في تعريف واحكام
التناقض وقدموه على العكس لانه يعم ساير القضايا
اذ كل قضية لها نقيض بخلاف العكس فان بعض
القضايا لا ينعكس وهو لغة اثبات الشيء ورفعه
واصطلاحا ما عرفه المص بقوله تناقض مبتدا
والمسوغ ارادة مفهوم هذا اللفظ وهو شيء معين
وقال المص المسوغ التفصيل خلف بضم الخاء
اسم مصدر اي اختلاف القضيتين يخرج عنه
اختلاف المفردين كزيد لا زيد والمفرد والقضية
كزيد وعمرو قايم واختلاف غير القضايا من
المركبات الانشائية وغيرها ودخل اختلافهما

مبحث التناقض

بالعدول والتحصيل كزيد قايم هو لاقايم فان المحمول
في الاولى قايم وفي الثانية لاقايم لان حرف العدول
جزء من المحمول والاختلاف في الموضوع والمحمول
والزمان والمكان والقوة والفعل والجزء والكل
والالة والعلة والتمييز والمفعول الى غير ذلك
مع اتفاق الكيف فاخرج جميع ذلك بقوله
في كيف اي ايجاب وسلب وصدق واحد من القضيتين
وذكر واحد الا انهما بمعنى القولين والواو للحال
اي والحال ان صدق واحد منهما وكذب الاخر امر
قفي اي تبع دايما يعني انه يكون امرا مطردا فاخرج
القضيتين المختلفتين في الكيف وليستا بهذه
الحالة كما اذا جاز صدقهما او كذبهما كان اختلفا
في الموضوع او المحمول او الزمان او المكان او القوة
او الفعل او الجزء او الكل والالة والعلة الى غير ذلك
مع ان اختلافهما بالايجاب والسلب نحو زيد قايم
عمرو ليس بقايم وكذا نحو كل حيوان انسان ولا شيء
من الحيوان بانسان فانهما كاذبتان لان مفهوم المحمول
انما هو ثابت لبعض افراد الموضوع وكقولنا بعض
الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان فانهما
صادقتان وكقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من
الانسان بحيوان اذ المراد بقوله وصدق واحد

امر قفي

امر قفي كون صدق احدهما وكذب الاخرى امر لازم لا اتفا
وصدق احدي هاتين القضيتين وكذب الاخرى امر
اتفاقي لا لازم فلا تناقض بينهما لان المنطقي انما يعتبر
الامور المطردة نعم الجزئية اللازمة لاحدي الكليتين
والكلية الاخرى متناقضان وكذا اخرج نحو بعض
الانسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان لان
صدق احدهما وكذب الاخرى اتفاقي لا اطراد له
بدليل تخلفه في نحو بعض الحيوان انسان بعض
الحيوان ليس بانسان فانهما صادقتان معا واخرج
ايضا نحو زيد انسان زيد ليس بناطق لان صدق
احدهما وكذب الاخرى لا اطراد له بدليل تخلفه فيما
اذا اختلف المحمولان ولم يكونا متساويين نحو زيد قايم
زيد ليس بقاعد وانما صدقت احدي هاتين القضيتين
وكذبت الاخرى لما اتفق من مساواة محمول احدهما
لمحمول الاخرى فقد اكتفى المص بقوله قفي الذي هو عبارة
عن الاطراد عن قولهم لذاته لان الاول يخرج ما يخرجه
الثاني وتقرير كلام المص على هذا الوجه من نفايس
التحقيقات وبه يندفع عن المص الاعتراض بان
التعريف غير مانع لصدقه على المثل المتقدمة ونحوها
ولم ار احدا عرج عليه وفي تفسير كلام المص هنا وجه
اخر وابحاث شريفة سمحنا بها في الشرح فان تكن

القضية **شخصية او مهملة فنقضها** اي نقيضها
على ان المصدر بمعنى اسم الفاعل او منقوضها على ان المصدر
بمعنى اسم المفعول وهو الاشهر او المصدر باق
على معناه غير مؤول بحسب **الكيف** حاصل **بان**
تبدله اي الكيف فتبدل الايجاب بالسلب والسلب
بالايجاب فنقيض زيد قايم زيد ليس بقايم وبالعكس
ونقيض الانسان حيوان عند المص الانسان ليس
بحيوان وبالعكس وعند غيره نقيض المهملة انما
هو كلية تخالفها في الكيف لانها في قوة
الجزئية فنقيض الانسان حيوان لا شيء من الانسان
بحيوان ونقيض الانسان ليس بحيوان كل انسان
حيوان وما قررنا به المتن هو الذي يدل عليه
كلام المص في الشرح فيكون قوله ان تبدله خبر او
حذف الجار مع ان مطرد واحترز بقوله بحسب الكيف
عن التناقض بحسب الجهة فله احكام مذكورة
في المطولات ويصح جعل ان تبدله بدلا من الكيف
بدل اشتمال ويكون قوله بالكيف خبرا والمقصود
هو البدل اي فنقضها حاصل بتبديل الكيف كما تقول
نفعني زيد علمه اي علم زيد وكما جوز في قوله
صددت الكاس عنا ام عمرو وكان الكاس مجراها
اليمينا ان يكون الكاس اسم كان ومجراها بدل منه

واليمين

واليمين خبر باعتبار البدل **وان تكن القضية**
محصورة بالسور الكلي والجزئي الموجب او السالب
فانقض بضد سورها المذكور فيها فسور
الايجاب الكلي ضده سور السلب الجزئي وبالعكس
وسور السلب الكلي ضده سور الايجاب الجزئي
وبالعكس فاذا عرفت هذا **فان تكن** القضية
موجبة كلية نحو كل انسان حيوان **فنقيضها**
سالبة جزئية وبالعكس وهو في المثال المذكور
ليس بعض الانسان بحيوان وبالعكس
وان تكن سالبة كلية نحو لا شيء من الانسان
بحجر **فنقيضها موجبة جزئية** وبالعكس
وهي في المثال المذكور بعض الانسان حجر وبالعكس
اذ لو كانتا كليتين جاز كذبهما معا بان يكون
موضوعهما اعم من محمولهما ولو كانتا جزئيتين
جاز صدقهما معا بان يكون موضوعهما كذلك
والنقيضان لا يكذبان معا ولا يصدقان معا
وفي بعض النسخ بدل البيت الاخير وان تكن
سالبة جزئية نقيضها موجبة كلية واجر جميع
ما ذكر في الشرطية مثال التناقض فيها كلما كان
هذا انسانا كان حيوانا هذا **فصل في**
تعريف واحكام **العكس** هو لغة التبديل والقلب

Copyright © King Saud University

تقول عكست حاشية الثوب اذا قلبتها وجعلت
اعلاها اسفلها وفي الاصطلاح يطلق على القضية
التي وقع التحويل اليها وعلى المصدر وكل منهما نوع
ثلاثة اقسام عكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف
وعكس مستوي وهو الذي اقتصر عليه المص لانه
اكثر استعمالا ولذا قيده بقوله المستوى وعرفه
على انه مصدر بقوله العكس المستوي
قلب اي تبديل جزئي القضية اي الموضوع
والمحمول في الحملية والمقدم والتالي في الشرطية
فخرج قلب جزئي غير القضية كالمركب الاضافي فلا
يسمى عكسا في الاصطلاح وخرج عكس النقيض
الموافق فانه قلب نقيضهما وعكس النقيض
المخالف فانه قلب احدهما ونقيض الاخر
وسنذكرهما ولم يقيد القضية بكونها ذات ترتيب
طبيعي وهو في ذلك موافق لكثير من العلماء ممن عرف
العكس وقد اعترض عليهم بدخول المنفصلة
مع انها لا عكس لها اصطلاحا لانها لا ترتيب طبيعيا
بين جزئيها ويجاب بانه لا يحتاج الى هذه الزيادة
لان قوله قلب جزئي القضية يقتضي ان كل واحد
له موضع طبيعي والا لم يكن عكسا وعبارة
المص احسن من قول بعضهم يصير الموضوع محمولا

والمحمول

والمحمول موضوعا لتناولها الشرطيات المتصلة
مع بقا الصدق بمعنى انه اذا كان الاصل صادقا
كان العكس كذلك لان العكس لازم للقضية وصدق
الملزوم يستلزم صدق اللازم وليس المراد صدقهما
في الواقع بل ان يكون الاصل بحيث لو فرض صدقه
لزم صدق العكس ولذا عبر بعضهم بالتصديق
لان التصديق لا يقتضي وقوع الصدق فخرج
بهذا القيد قلبهما لا مع بقا الصدق لقولنا
في عكس كل انسان حيوان كل حيوان انسان فلا
يسمى هذا عكسا وترك المص الكذب لانه لا يلزم من كذب
الاصل كذب العكس اذ لا يلزم من كذب الملزوم
كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع
صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان ولم
يقل مع بقا الصدق على وجه اللزوم لاخراج نحو
كل ناطق انسان اذا جعلته عكسا لكل انسان
ناطق فانه صادق لكن الصدق فيه اتفاقي لما
اتفق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه
في عكس كل انسان حيوان لو عكستها كلية وكذا بعض
الانسان ليس بحجر اذا عكسته الى بعض الحجر ليس بانسان
فانه صادق لكن صدقه اتفاقي لما اتفق من مباينة
الموضوع للمحمول تباينا كليا اذ يتخلف في نحو بعض

Copyright © King Saud University

الحيوان ليس بانسان والجواب عن المص انه لاحاجة الى هذه
الزيادة لان قوله مع بقا الصدق يغني عنها لان المراد ببقا
الصدق لزومه وعكس الكلية الموجبة كنفسها لا يلزم
معه الصدق وكذا عكس الجزئية السالبة مع ان عكس
نحو كل انسان ناطق الى كل ناطق انسان خارج ايضا
بقوله الا الموجبة الكلية فعوضها الموجبة الجزئية ومع
بقا الكيفية اي الايجاب والسلب بمعنى ان الاصل
ان كان موجبا يكون العكس موجبا او سالبا فسالبا
وهذا يخرج قلبها لا مع بقا الكيفية كقولك في عكس
بعض الانسان حيوان ليس بعض الحيوان بانسان
فلا يسمى هذا عكسا في الاصلاح ومع بقا الكم اي الكلية
والجزئية الا الكم الموجب بحذف التا ترخيما للضرورة
اي الموجبة الكلية نحو كل انسان حيوان فلا يبقى عكسها
بل تبدل كليتها بالجزئية واليه اشار بقوله فعوضوها
اي المناطقة الموجب بحذف التا لما مر الجزئية وهي في المثال
المذكور بعض الحيوان انسان وكذا ما في قوتها وهي الشخصية
ان كان محمولها كليا والا فكنفسها وهذا القيد الاخير
لم نجده لغير المص في تعريف العكس وهو حسن وقد تقدم
ان القضايا ثمانية اقسام اربعة موجبات وهي الشخصية
والكلية والجزئية والمهملة واربع مثلها سوالب فاربع
الموجبات عكس كل واحدة منها بالمستوي جزئية

موجبة

موجبة فقولك زيد حيوان عكسه بعض الحيوان زيد وكل
انسان حيوان وبعض الانسان حيوان والانسان حيوان
عكسه بعض الحيوان انسان ويصح عكس المهملة الموجبة
الى مهملة وكل ذلك داخل في تعريف المص واما الاربع
السوالب فلا ينعكس منها الا الكلية والشخصية فينعكسان
كانفسهما فعكس لا شيء من الانسان بحجر لا شيء من الحجر بانسان
وعكس ليس زيد بعمرو عمرو ليس بزيد وعكس ليس زيد
بحجر لا شيء من الحجر بزيد لان الشخصية في حكم الكلية
واما الجزئية السالبة والمهملة السالبة فلا عكس لهما واليه
اشار بقوله والعكس المستوي لازم لغير ما وجد به
اي فيه اجتماع الخستين وهما الجزئية والسلب والذي
وجدا فيه هو الجزئية السالبة فاقتصد اي توسط
في الامور وهو تتميم للبيت فالجزئية السالبة لا عكس لها
لزوما بدليل الانتقاض بمادة يكون الموضوع فيها اعم
من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض افراد
الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض افراد الاخص
فيصدق نحو بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق
بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان
حيوان وقيدنا بقولنا لزوما لانه قد يصدق عكسها
في بعض المواد اذ يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق
عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان ومثلها

اي التي اجتمع فيها الخستان في عدم لزوم العكس المهملة
السلبية نحو الحيوان ليس بانسان لانها اي المهملة
السلبية في قوة الجزئية السالبة كما تقدم فالمثال
المذكور في قوة بعض الحيوان ليس بانسان وخرج بالمتوع
عكس النقيض فانه يلزم ما وجد فيه اجتماع الخستين
والعكس الاصطلاحي مطلقا في مرتبة بالطبع والمراد
به ما يقتضي المعنى ترتيبه بحيث لو ازيل تغير المعنى
ويفسر الترتيب بالطبع ايض بكون الثاني يتوقف على
الاول ولا يتوقف الاول على الثاني والمرتب بالطبع
من القضايا هو الحملية والشرطية المتصلة وجميع
ما تقدم من الاحكام شامل للشرطية المتصلة مثلا
كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ينعكس
الى جزئية موجبة وهي قد يكون اذا كان النهار موجودا
كانت الشمس طالعة وليس العكس في مرتب بالوضع
اي المذكور دون الطبع وهي المنفصلة نحو اما ان يكون
العدد زوجا واما ان يكون العدد فردا فانا بدلنا طرفيها
وقلنا اما ان يكون العدد فردا واما ان يكون زوجا
لم يسم هذا التبديل عكسا لان الترتيب بين طرفيها
ليس طبيعيا اي يقتضيه المعنى بحيث لو ازيل تغير
المعنى بل الترتيب الذكري في ذلك موكول الى اختيار
المتكلم اذ المعنى فيه متحد بدلا او لم يبدل واما عكس

النقيض

النقيض الموافق فهو تبديل كل واحد من طرفي القضية
ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الاخر مع بقا الصدق
والكيف على وجه اللزوم نحو كل انسان حيوان
كل ما ليس بحيوان هو ليس بالانسان واما عكس
النقيض المخالف فهو تبديل الطرف الاول من القضية
ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين
الاول مع بقا الصدق دون الكيف على وجه اللزوم
نحو كل انسان حيوان لا شئ مما ليس بحيوان بانسان
وسمي هذا مخالفا لمخالفة طرفيه ايجابا وسلبا
والذي قبله موافقا لتوافقهما وتفصيل احكام هذين
العكسين مذكور في المطولات ولما فرغ رحمه الله تعالى
من مبادي التصورات ومقاصدها ومن مبادي
التصديقات شرع في اسنى المطالب واعلا المقاصد
وهو مقاصد التصديقات وهي الحجج ويقال لها القياس
فقال باب في القياس ووجه كونه اسنى المطالب
ان المستفاد منه تصديق وفي غيره تصور والتصديق
اشرف من التصور لاشتماله على النسبة التي هي اشرف
اجزا القضية وهو لغة تقدير شئ على مثال شئ اخر
اصطلاحا اشار اليه بقوله ان القياس ملفوظ
او معقول من قضايا صورا اي ركب بصورة
مخصوصة فقول جنس خرج عنه المفرد لان القول

Copyright © King Saud University

عند المناطقة خاص بالمركب ومن قضايا صور اخرج
المركب الذي ليس بقضية والقضية الواحدة وان لزمها
لذاتها قول اخر كعكسها المستوى او عكس نقيضها
والمركبة نحو زيد قايم لا دايما اذ لا ينطلق عليها
قضيتان وان كانت في قوة القضيتين والمراد ان
القياس مؤلف من قضيتين فاكثر على القول بان
القياس يتالف من اكثر قضيتين كما سياتي بيانه
فالمولف من قضيتين كقولنا العالم متغير وكل متغير
حادث يلزم عنهما قول اخر وهو العالم حادث والمولف
من اكثر كقولنا النباش اخذ للمال خفية وكل
اخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فهذا
مؤلف من ثلاثة قضايا يلزم عنها قول اخر وهو
النباش تقطع يده والاول يسمى بسيطا والثاني
مركبا وليس ذكر الماتن كيفية تركيب القياس المركب
فيما ياتي تكرارا لما هنا لان تعريف القياس الشامل
للبسيط والمركب لا يقتضي معرفة كيفية تركيب
القياس المركب بخصوصه متميزا عن البسيط والحق
ان القياس المركب راجع الى اقيسة بسيطة في الحقيقة
مستلزما حال من ضمير صور اخرج الاستقرا والتمثيل
والضروب العقيمة التي لا يقطع بصدق لازمها
لامكان تخلف مدلولها عنها وفي اخراج الاستقرا

والتمثيل

والتمثيل بما ذكر بحث ذكرته في الشرح وفي حاشيتي على ايسا
غوجي لشيخ الاسلام **بالذات** اي بذاته قال عوض
من الضمير اخرج الضروب العقيمة التي يقطع بصدق
لازمها لخصوص المادة نحو لا شيء من الانسان بفرس
وكل فرس صهال فانه يستلزم لا شيء من الانسان
بصهال لكن لا بالذات بل لصحة ذلك في المادة
اتفاقا واخرج نحو قياس المساواة وهو ما يتركب
من قضيتين متعلق محمول اولاهما موضوع الاخرى
زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر فان هاتين القضيتين
مستلزمتان زيد مساو لبكر لا لذاتهما بل بواسطة
صدق مقدمة اجنبية وهي ان مساوي المساوي
لشيء مساو لذلك الشيء ولذلك صدق هذا اللازم
فلو لم تصدق لم يستلزم القياس شيئا كما اذا قلنا
الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق
لا يلزم منه ان الانسان مباين للناطق لان
مباين المباين لشيء لا يلزم ان يكون مباينا
لذلك الشيء وكذا اذا قلنا الواحد نصف الاثنين
والاثنان نصف الاربعة لا يلزم منه ان الواحد
نصف الاربعة لان نصف النصف لشيء لا يكون
نصفا له **قولا اخر** اي لا يكون عين احدى المقد مقدمتين
فاذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان جسم انتج

Copyright © King Saud University

كل انسان جسم وهو ليس عين احدى المقدمتين
فاخرج بقوله قولا اخر القضيتين المستلزمتين
لاحداهما لان اللازم ليس قولا اخر فان قلت التعريف
شامل للقضيتين المستلزمتين لعكسهما فلا
يكون مانعا قلت لا نسلم ذلك انه خارج
بقوله قولا لانه افرده فدل على ان مراده به القول
الواحد والقضيتان المذكورتان تستلزمان
قولين لا قولا واحدا والمراد باللزوم ما يعم البين
وغيره فيتناول القياس الكامل وهو الشكل
الاول وغير الكامل وهو باقي الاشكال والمراد انه
يستلزم متى سلم ولا يشترط ان يكون مسلما
بالفعل ليدخل في التعريف القياس الذي مقدماته
صادقة كما مر والذي مقدماته كاذبة كقولنا
كل انسان جماد وكل جماد حمار فهذا وان
كان مولفا من قضيتين كاذبتين الا انه بحيث
لو سلم استلزم ان كل انسان حمار لان القياس يجب
ان يعرف بتعريف شامل للخطابة والسفسطة
والجدل والشعر والبرهان لان هذه كلها اقيسة
ولزوم الشيء للشيء كون الشيء بحيث لو وجد
وجد لازمه وان لم يوجد في الواقع وانما قال
من قضايا ولم يقل من مقدمات كيلا يلزم الدور

لانهم

الدور لانهم عرفوا المقدمة بانها ما جعلت جزء قياس
فاخذوا القياس في تعريفها فلو اخذت هي ايضا
في تعريفه لزم الدور ثم القياس عندهم اي المناطقة
قسمان فمنه اي القياس ما يدعى اي يسمى بالاقتراني
وهو الذي دل على النتيجة بقوة اي بقوته
اي معناه يعني ان النتيجة تكون اجزاؤها متفرقة
فيه ولا تكون مذكورة فيه بهيئتها الاجتماعية
مثلا كل جسم مولف وكل مولف حادث ينتج كل جسم
حادث فهذه النتيجة لم تذكر بهيئتها الاجتماعية
في القياس بل ذكرت فيه متفرقة وان شئت قلت
هو الذي لم تذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل
وهذا بخلاف الاستثنائي كما سياتي وسمي اقترانيا
لاقتران الحدود فيه بلا استثنا واختص القياس
الاقتراني بالحملية هذا ما ذهب اليه المص كابن الحاجب
ومع كون ابن سينا هو الذي استخرج الاقيسة المركبة
من الشرطيات وتشكيكات في انتاج المتصلتين
منه والمنفصلة والحملية وكذا اقدح في المتصلتين
اثير الدين وغيره بما هو مذكور في مختصر العلامة
ابن عرفة وغيره وقد اجيب عن ذلك باجوبة
مذكورة في المختصر المذكور وغيره ويحتمل ان المص
والامام ابن الحاجب اراد ما يتكلم فيه هذا الفن تجوزي

Copyright © King Saud University

غيره وانهما نزلا منزلة العدم لذلك اشار الى الاول
المعضد وللثاني ابن هارون مثاله في الشرطيات
كلما كان الانسان ناطقا كان حيوانا وكلما كان
حيوانا كان جسما ينتج كلما كان الانسان ناطقا
كان جسما **فان ترد تركيبه** اي القياس **فركبا**
اي اجمع **مقدماته** المراد بها هنا وفيما يأتي
ما فوق الواحدة **على ما وجبا** من الاتيان
بوصف جامع بين طرفي المطلوب وهو الحد المكرر
وبه حصلت المقدمتان احداهما مشتملة على
موضوع المطلوب او مقدمه والاخرى على محموله او
تاليه ومن اندراج الاصغر تحت الاوسط في
الاقتراني كما سياتي **ورتب المقدمات** بان تقدم
الصغرى على الكبرى في الاقتراني على الوجه الخاص
وهو كون الصغرى موجبة والكبرى كلية في الشكل
الشكل الاول مثلا حتى يستلزم النتيجة واما
ما استلزم شيئا مثلا اذا قلت في بيان حدوث
العالم وهو ما سوى الله جل وعلا العالم متغير وكل
متغير حادث فان ترتيب هاتين القضيتين
المعلومتين على الوجه الخاص من كون الاولى موجبة
والثانية كلية يوصل من اتضح له بالبرهان
صدقهما الى العلم بان العالم حادث لاندراج

العالم في موضوع الكبرى **وانظر صحيحها** اي
المقدمتان متميزا **من فاسد** من جهة النظم
بان كانتا سالبتين او جزئيتين اذ لا انتاج من
سالبتين ولا جزئيتين ومن جهة المادة بان
كانتا كاذبتين او احداهما **مختبرا** لهما بالاستدلال
عليهما ان كانت نظرية هل هي يقينية ام لا وهل
هي على تاليف منتج ام لا وهذا بيان للوجه الخاص
الذي يكون عليه الترتيب الذي ذكر سابقا
فلا يقال هذا تكرار لما تقدم **فان لازم المقدمات**
وهي النتيجة من حيث تيقن بصدقه وعدم
تيقنه **بحسب المقدمات آت** فان تيقن
صدق المقدمات واستيفا شروطها من حيث
الصورة تيقن صدق لازمها وان لم يتيقن ذلك
لم يتيقن صدق لازمها بل حينئذ الصدق
والكذب فاذا قلت كل انسان جماد وكل جماد
حمار فهاتان كاذبتان ونتيجتهما كاذبة
واذا بدلت الكبرى بقولك وكل جماد ناطق كانت
النتيجة صادقة وهي كل انسان ناطق مع كذب
المقدمتين فليس معنى كلام المص انه يلزم من كذب
المقدمات او بعضها كذب النتيجة ولذا قررنا
في كلامه ما يصح به المعنى واعلم ان موضوع النتيجة

Copyright © King Saud University

يسمى اصغر لكونه فى الغالب اقل افرادا من الاوسط
والاكبر ومحمولها يسمى اكبر لكونه فى الغالب اكثر
افرادا والمكرر في المقدمتين يسمى اوسط ووسطا
لتوسطه وجمعه بين الطرفين ومثل الموضوع
والمحمول في الحملية المقدم والتالى فى الشرطية
والمقدمة التى فيها الاصغر تسمى الصغرى لاشتمالها
على الاصغر والاخرى فيها الاكبر تسمى الكبرى لاشتمالها
على الاكبر وانما قدمنا ذلك وان كان سياتى
في كلام المص بعضه لتوقف فهم كلام المص هنا عليه
وما هي من المقدمات صغرى فيجب اندراج
اصغرها اي كل فرد من افراده في مفهوم
اوسط الكبرى وان كان مساويا للاصغر
لان ماهية كل شخص او عارضه اعم من ذاته بل ولو كان
الاوسط اخص نحو بعض الحيوان انسان وكل
انسان ناطق هذا في الاقتراني واما الاستثنائي
فيرجع الى الشكل الاول بان يقال مضمون التالى
امر محقق ملزومه وكلما حقق ملزومه تحقق
او مضمون المقدم امر انتفى لازمه وكلما انتفى
لازمه منتف هذا حاصل ما ذكره شيخ شيخنا العلامة
اليوسى في حاشية شرح الكبرى عن السعد وعلى هذا
يحمل ما ذكر ابن سينا من ان حصول العلم بالمقدمتين

في الذهن

في الذهن ليس كافيا في حصول النتيجة بل لا بد من علم
ثالث وهو التفطن لاندراج الصغرى تحت الكبرى
كما اذا وعيت ان هذه بغلة وكل بغلة عاقر
فلا ينتج ان هذه عاقر حتى يتفطن الى ان هذه
البغلة فرد من افراد الكلية ليلزم الحكم على الفرد قال
شرف الدين بن التلمساني وما ذكره حق فانك
اذا قلت النبيذ مسكر وكل مسكر حرام لم يندرج النبيذ
في الحرمة الا من حيث كونه فردا من افراد المسكر فلا
بد من التفطن له الا انه معلوم في ضمن العلم بان
هذا ترتيب منتج فلا يكاد يخلو الذهن عن ذلك
عند ذكر المتقدمين على هذا الوجه قال الامام
السنوسى وعبارته في الطوالع الاشبه انه لا بد
بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب
والهيئة العارضين لهما والا لما تفاوتت الاشكال
في جلاء الانتاج وخفائه اه وعليه يحمل ايضا
قول المص في الشرح لا بد ان تكون الكبرى اعم من الصغرى
فعلم مما تقرر وما قدمناه في سبك المتن ان
الصغرى ليست هي مهيتها وصورتها مندرجة
في الكبرى بل معنى اندراجها هو ما ذكرناه اولا
وحاصله ان المراد الاصغر يندرج في مفهوم
الوسط لينسحب عليه حكم الكبرى لكن القوم تسامحوا

في العبارة **وذات حد اصغر** بالتنوين للضرورة وهو
موضوع المطلوب في الحملية ومقدمه في الشرطية
كما اشرت اليه هي **صغراهما** اي صغرى المقدمتين
لاشتمالها على الاصغر **وذات حد اكبر** بالتنوين
للضرورة وهو محمول المطلوب في الحملية وتاليه
في الشرطية **كبراهما** اي كبرى المقدمتين لاشتمالها
على الاكبر وتسمى الاصغر والاكبر والاوسط حدودا
لانها اطراف للقضية وتقدم وجه التسمية
بالاصغر والاكبر والاوسط قال سيدي سعيد
صغراهما مبتدا خبره قوله قبله وذات حد
اصغر وكذا قوله كبراهما ويصح العكس انتهى
والاصغر فذاك ذو اندراج في الاكبر بواسطة
اندراجه في الاوسط وبقولنا ذو اندراج في
الاكبر الذي صرح به المص في الشرح مع حمل الاندراج فيما
سبق على الاندراج في الاوسط يندفع الاعتراض
بالتكرار **ووسط** وهو المكرر في القياس سوا
كان موضوعا او محمولا او مقدما او تاليا **يلغى**
اي يترك **لدى** اي عند **الانتاج** فهو كالالة
يؤتى به عند الاحتياج اليه في التوصل الى المطلوب
ويترك عند حصول هذا **فصل** في ذكر الاشكال
وشروطها وعدد ضروبها المنتجة وما يتعلق

بذلك

بذلك **الشكل عند هولاء الناس** المناطقة **يطلق**
عن اي على هيئة **قضيتين قياس** اي للهيئة
الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار طرفي
المطلوب مع الحد الوسط واحترز عن قضيتي
غير القياس كما لو قلت كل انسان حيوان وكل
فرس صاهل فلا يسميان شكلا ولا ضربا
من غير ان تعتبر الاسوار اذ اي وقت **ذاك** اي
اعتبار الاسوار **بالضرب له** اي لما ذكر من الهيئة
المعتبرة فيها الاسوار **يشار** فالضرب عبارة
عن الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى
باعتبار الاسوار فالضرب المخصوص كالمؤلف من
كليتين موجبتين اخص من الشكل اي نوع منه
وللمقدمات اي المقدمتين **اشكال فقط اربعة**
اي اشكال اربعة فقط وذلك **بحسب الحد الوسط**
حمل للحد الوسط **بصغرى ووضعه بكبرى** نحو
كل انسان حيوان وكل حيوان جسم **يدعى بشكل**
اول ويدرى والمراد تدعى الهيئة الحاصلة
من ذلك الترتيب وهكذا في جميع ما ياتي
وحمله اي الحد الوسط **في الكل** من الصغرى
والكبرى نحو كل انسان حيوان ~~وكل انسان بجسم~~
ولا شيء من الحجر بحيوان **ثانيا عرف** اي عرف حال كونه

ثانيا ووضعه اي الحدّ الوسط في الكل من
الصغرى والكبرى نحو كل انسان حيوان وكل انسان
جسم ثالثالف الف حال كونه ثالثا ورابع
الاشكال عكس الاول ان يكون الحد الوسط فيه
موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى نحو كل انسان
حيوان وكل ناطق انسان وهذا الشكل اسقط
بعضهم لبعده عن الطبع جدا واول من استخرجه
جالينوس والحق انه معتبر في الانتاج وكالمحمول
والموضوع فيما تقدم من الحمليات المقدم والتالي
في الشرطيات وهي على الترتيب المتقدم في التكمل
فالشكل الاول اكملها ويسمى عندهم بالشكل الكامل
لانه المنتج للمطالب الاربعة الموجبة الكلية والجزئية
والسالبة الكلية والجزئية ولانه على النظم الطبيعي
وهو الانتقال من الموضوع الى الحد الوسط ثم منه
الى المحمول حتى يلزم الانتقال من الموضوع الى المحمول
لكونه فردا من افراد الوسط ثم الثاني لانه اقرب
الاشكال الباقية اليه لمشاركته اياه في صغراه
التي هي اشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب
الذي هو اشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله
ايجابا وسلبا ثم الثالث لان له قربا ما اليه لمشاركته
اياه في اخس المقدمتين بخلاف الرابع فلا قرب له اصلا

لمخالفته

لمخالفته اياه فيهما وبعده عن الطبع جدا فحيث عن
هذا النظام يعدل بان لم يتكرر الحد الوسط كما تقدم ر
فالقياس فاسد النظام وقد اخذ في ذكر شروط الاشكا
مبتدا بالاول منها فقال اما الشكل الاول فشرطه
اي شرط انتاجه بحسب الكيف الايجاب في صغراه
وبحسب الكم ان ترى كلية كبراه اذ لو انتفى ايجاب
الصغرى لم يندرج الاصغر في الوسط واضطرب
النتيجة فقد تصدق نحو لا شيء من الانسان بحجر وكل
حجر جماد وقد تكذب كما لو قلت بدل الكبرى وكل حجر جسم
ولو انتفت كلية الكبرى جاز كون الاصغر غير ما ثبت
له الاكبر فتضطرب ايضا فقد تصدق نحو كل انسان
حيوان وبعض الحيوان ناطق وقد تكذب كما لو
قلت بدل الكبرى وبعض الحيوان فرس وضروبه
كضروب سائر الاشكال بحسب القسمة العقلية
ستة عشر لان كلا من مقدمتيه اما موجبة او سالبة
وكل من هاتين اما كلية او جزئية واثنين في اثنين
باربعة واما المهملة ففي قوة الجزئية واما الشخصية
ففي حكم الكلية في جميع الاشكال وقولهم لانها
تنتج في كبرى الشكل الاول استدلالا على كونها في
قوة الكلية لان ذلك يختص بالشكل الاول
كما سبق الى بعض الاوهام بل هي في حكم الكلية في غير

Copyright @ King Saud University

الاشكال بدليل انها تنعكس بعكس النقيض الى كلية
اذا كانت موجبة نحو زيد حيوان كما ان الكلية
تنعكس كذلك ووجه كونها في حكم الكلية انهما اشتركا
في انهما لم يخرج عن موضوعهما فرد ما فتضرب الاربعة
الصغريات في الاربع الكبريات فالحاصل ستة عشر
يسقط منها بشرطي انتاجه السابقين اثنا عشر عقيمة
ثمانية منها بالاول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية
السالبتين الصغريين في الاربع الكبريات واربعة
بالثاني حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية
السالبة الكبريين في الكلية والجزئية الموجبتين
الصغريين هذا طريق الاسقاط واما طريق التحصيل
فان تقول الصغرى لا تكون الا موجبة فهي اما
كلية او جزئية والكبرى لا تكون الا كلية فهي اما
موجبة او سالبة واثنان في اثنين باربعة فضروبه
المنتجة اربعة الضرب الاول موجبتان كليتان
نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم والنتيجة
كلية موجبة وهي كل انسان جسم الثاني كليتان
والكبرى سالبة والصغرى موجبة نحو كل وضوء عبادة
ولا شيء من العبادة بمستغن عن النية والنتيجة
سالبة كلية وهي لا شيء من الوضوء بمستغن عن
النية الثالث موجبتان والصغرى جزئية

والكبرى

والكبرى كلية نحو بعض الوضوء عبادة وكل عبادة
تفتقر الى نية الرابع صغرى موجبة جزئية وكبرى
سالبة كلية نحو بعض الوضوء عبادة ولا شيء من
العبادة بمستغن عن النية ينتج سالبة جزئية
وهي ليس بعض الوضوء بمستغن عن النية وانما
كانت النتيجة سالبة في الثاني والرابع وجزئية
في الثالث وفي الرابع ايضا لان النتيجة تتبع
المقدمتين في الخسة وهي السلب والجزئية
ووجه ترتيب هذه الضروب مذكور في المطولات
والشكل الثان مبتدا بحذف الياء منه وذلك جائز
حتى في النثر قال تعالى الكبير المتعال ان يختلفا
اي المقدمتان بالكيف اي الايجاب والسلب
مع كلية الكبرى ان وصلتها مبتدا ثانيا
خبره قوله له شرط وقع وجملة المبتدا الثاني
وخبره خبر الاول اي اختلاف المقدمتين
مع كلية الكبرى شرط واقع لانتاج الثاني اذ لو
كانتا موجبتين او سالبتين لم يلزم توافق الاصغر
والاكبر ولا تباينهما فتضطرب النتيجة اما في
الموجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل
ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بدلنا الكبرى
بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب واما

Copyright © King Saud University

في السالبتين فلانه يصدق لاشيء من الانسان
بحجر ولاشيء من الفرس بحجر والحق السلب ولو بدلنا
الكبرى بقولنا ولاشيء من الناطق بحجر كان الحق
الايجاب ولو كانت الكبرى جزئية لم يلزم نفي
الاكبر عن شيء من افراد الاصغر لان المفهوم من
القياس حينئذ منافاة الاصغر لبعض افراد الاكبر
وذلك لا يستلزم نفي مفهوم الاكبر عن الاصغر فتضطرب
النتيجة ايضا كقولنا كل انسان حيوان وبعض
الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب ولو قلنا
وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب ولقولنا
لاشيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس
والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الصاهل فرس كان
الحق السلب فسقط بالشرط الاول ثمانية الموجبتان
مع الموجبتين باربعة والسالبتان مع السالبتين
باربعة وبالثاني اربعة الجزئية موجبة كبرى مع
السالبتين الكلية والجزئية السالبة كبرى مع الموجبتين
الكلية والجزئية صغريين فتبقى اربعة منتجة هذا
طريق الاسقاط وطريق التحصيل ان نقول لا تكون كبرى
لا تكون الا كلية فهي اما سالبة فلا تنتج الا مع الموجبتين
صغريين واما موجبة فلا تنتج الا مع السالبتين
صغريين فتلك اربع الاول من موجبة كلية صغرى

وسالبة

وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولاشيء من
الحجر بحيوان فلاشيء من الانسان بحجر الثاني عكسه
نحو لاشيء من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان
فلاشيء من الحجر بانسان الثالث من موجبة
جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض
الحيوان انسان ولاشيء من الحجر بانسان
فبعض الحيوان ليس بحجر الرابع من سالبة
جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو ليس
بعض الحيوان بانسان وكل ناطق انسان
فبعض الحيوان ليس بناطق فلا ينتج
هذا الشكل الا سالبة لان احدى مقدمتيه
لا تكون الا سالبة والشكل الثالث شرطه
بحسب الكيف الايجاب في صغراهما اي
المقدمتين وبحسب الكم ان ترى كلية احداهما
اذ لو كانت الصغرى سالبة لم يلزم التقاء الاكبر
بالاصغر اثباتا ولا نفيا فتضطرب النتيجة
فقد تكون صادقة كما اذا قلت لاشيء من
الانسان بحجر وكل انسان ناطق فلاشيء
من الحجر بناطق وقد تكون كاذبة كما لو
بدلت الكبرى بقولك كل انسان جسم
ولو لم تكن احداهما كلية بان كانتا جزئيتين

Copyright © King Saud University

مع جواز كون البعض من الوسط المحكوم عليه
بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم
لذلك التقاء الاصغر بالاكبر اثباتا ولا نفيا فتضطرب
ايضا نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان
ناطق فالنتيجة صادقة ولو قلت بدل الكبرى
وبعض الحيوان فرس لكانت كاذبة فسقط
بايجاب الصغرى ثمانية اضرب حاصلة من
ضرب السالبتين صغريين في الاربع كبريات وباشتراط
كون احداهما كلية اثنان الموجبة الجزئية
صغرى مع الجزئية الموجبة او السالبة كبرى
فضروبه المنتجة ستة هذا طريق الاسقاط
وطريق التحصيل ان تقول الصغرى لا تكون الا
موجبة فاذا كانت كلية انتجت مع كبريات واذا
كانت جزئية انتجت مع الكليتين الموجبة والسالبة
كبريين فتلك ستة الاول من موجبتين كليتين
ينتج موجبة جزئية نحو كل حيوان جسم
وكل حيوان نامي فبعض الجسم نامي الثاني من
كليتين والكبرى فقط سالبة نحو كل انسان
حيوان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض
الحيوان ليس بفرس وجعل هذا الضرب ثانيا هو
طريق ابن سينا وعليه درج الكاتبي ومن تبعه

واختاره

واختاره الامام السنوسي في شرح مختصره
وجعل ابن الحاجب وجماعة ثاني ضروب هذا
الشكل ما هو مركب من موجبتين والكبرى
فقط كلية وقال بعض الفضلاء ما اعتبره ابن الحاجب
ينتج الايجاب وما اعتبره غيره ينتج السلب
والايجاب افضل انتهى وكان من درج على الاول
اعتبر كلية المقدمتين الثالث من موجبتين
والكبرى فقط كلية نحو بعض الحيوان انسان
وكل حيوان جسم فبعض الانسان جسم الرابع
من موجبتين والكبرى فقط جزئية نحو كل
انسان حيوان وبعض الانسان جسم فبعض
الحيوان جسم الخامس من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى نحو بعض مجهول الصفة غايب
ولا شيء من مجهول الصفة يصح بيعه فبعض
الغايب ليس هو يصح بيعه السادس من موجبة
كلية وسالبة جزئية نحو كل حيوان جسم وبعض
الحيوان ليس بفرس وفي تقديم الرابع على
الخامس خلاف فصاحب الشمسية جعل الموجبة
الجزئية مع السالبة الكلية رابعا والموجبة
الكلية مع الموجبة الجزئية خامسا نظرا الى
تقديم ما اشتمل على كبرى الشكل الاول وامام

Copyright © King Saud University

السنوسي كصاحب الكشف عكس نظرا الى تقديم
الموجبتين **وشكل رابع شرطه عدم جمع خستين**
من جنس واحد كسالبتين وجزئيتين او من
جنسين اي جنس الكم وجنس الكيف كجزئية سالبة
ولو في مقدمة واحدة كهذه وخسة الكيف السلب
وخسة الكم الجزئية **الا بصورة** اي فيها وهي ما اذا
كانت الصغرى موجبة جزئية فيشترط ان تكون
الكبرى معها سالبة كلية **ففيها** اي في هذه الصورة
يستبين اي يظهر جمع الخستين وتقرير ذلك ان
الصغرى اما ان لا تكون موجبة جزئية او تكون
فان كان الاول فشرط انتاجه ان لا يجتمع فيه خستان
وان كان الثاني فشرط انتاجه ان لا تكون الكبرى
كلية سالبة وبرهين ذلك على ما ذكره الامام
السنوسي ان القسم الاول لو اجتمعت فيه خستان
فاما في مقدمتين او في مقدمة واحدة فان
كان في مقدمتين او في مقدمة واحدة فان
كان في مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا كانتا
سالبتين او كانت الصغرى سالبة والكبرى
موجبة جزئية واياما كان لا ينتج اما اذا كانتا
سالبتين فلان اخص القرائن منهما هو المركب
من سالبتين كليتين والاختلاف الدال على العقم

موجود

موجود فيه فانه يصدق قولنا لا شي من الانسان
بفرس ولا شيء من الصاهل بانسان والحق الايجاب
وهو قولنا كل فرس صاهل ولو قلت بدل الكبرى ولا
شيء من الحمار بانسان لكان الحق السلب وهو
لا شيء من الفرس بحمار واما اذا كانت الصغرى
سالبة والكبرى جزئية موجبة فلان اخص
القرينتين منهما هو المركب من السالبة الكلية والموجبة
الجزئية والاختلاف متحقق فيه فانه يصدق قولنا
لا شيء من الحيوان بجماد وبعض الجسم حيوان والحق
الايجاب وهو قولنا كل جماد جسم ولو قلت
بدل الكبرى وبعض متحرك بالارادة حيوان لكان
الحق السلب وهو قولنا لا شيء من الجماد بمتحرك
بالارادة وان كان اجتماع الخستين في مقدمة
واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية
والسالبة الجزئية اما صغرى او كبرى واياما كان
يلزم الاختلاف اما اذا كانت صغرى فكقولنا
ليس كل جسم حيوانا وكل متحرك بالارادة جسم
والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك بالارادة ولو
قلت ليس كل حيوان انسانا وكل فرس حيوان
لكان الحق السلب وهو بعض الانسان ليس
بفرس واما اذا كانت كبرى فكقولنا كل انسان حيوان

Copyright © King Saud University

وليس كل متحرك بالارادة انسانا والحق الايجاب
وهو كل حيوان متحرك بالارادة ولو قلنا كل
ناطق انسان وليس كل فرس ناطقا لكان الحق
السلب وهو بعض الانسان ليس بفرس فهذه
القراين الاربع اخص ما اجتمع فيه الخستان من
القسم الاول واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم واما
القسم الثاني وهو ما اذا كانت الصغرى جزئية
موجبة فلم تكن الكبرى معها كلية سالبة
لكانت اما سالبة جزئية او موجبة بقسميها وكلاهما
لا ينتج اما السالبة الجزئية فلما علم فيما سبق من عقمها
الموجبة الكلية التي هي اخص من الموجبة
الجزئية واما الموجبة فلان اخص القرينتين منها
ومن الموجبة الجزئية هو المركب من الموجبة الجزئية
صغرى والموجبة الكلية كبرى والاختلاف الموجب
للعقم حاصل فيه كقولنا بعض الحيوان انسان
وكل ناطق حيوان والحق الايجاب وهو بعض الانسان
ناطق ولو قلت بدل الكبرى وكل صاهل حيوان
لكان الحق السلب وهو لا شيء من الانسان بصاهل
فهذه براهين عقم ما لم يوجد فيه شرط الانتاج
في هذا الشكل وبالله تعالى التوفيق فسقط باشتراط
عدم اجتماع الخستين في القسم الاول ثمانية اضرب

السالبة

السالبة الجزئية صغرى مع الكبريات الاربع والسالبة
الكلية صغرى مع غير الموجبة الكلية كبرى والموجبة
الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى فهذه ثمانية
وباشتراط كون الكبرى سالبة كلية مع الموجبة
الجزئية الصغرى ثلاثة الموجبة الجزئية صغرى
مع غير السالبة الكلية فهذه ثلاث اضرب
الى الثمانية قبلها تجتمع احدى عشر كلها عقيمة
تبقى خمسة منتجة واما طريق التحصيل فالصغرى
اما موجبة كلية وهي لا تنتج الا مع الثلاث وهي
ما عدا السالبة الجزئية واما سالبة كلية وهي
لا تنتج الا مع الموجبة الكلية واما موجبة جزئية
وهي لا تنتج الا مع السالبة الكلية ولا يصح ان تكون
الصغرى سالبة جزئية لاجتماع خستين فيها
فمجموع ذلك المنتج اذن خمسة اضرب الضرب
الاول من كليتين موجبتين ينتج موجبة
جزئية نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
فبعض الحيوان ناطق الثاني من موجبة كلية
صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية
نحو كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان
فبعض الحيوان ناطق الثالث من كليتين والصغرى
سالبة نحو لا شيء من العبادة بمستغن عن النية

وكل وضوء عبادة فلاشيء من المستغنى عن النية
بوضوء الرابع من كليتين والكبرى سالبة عكس
ما قبله نحو كل انسان حيوان ولاشيء من الفرس
با نسان فبعض الحيوان ليس بفرس الخامس
هو الصورة التي تجتمع فيها الخستان وهو
ما الف من مقدمتين صغراهما موجبة جزئية
وكبراهما سالبة كلية نحو بعض الانسان
حيوان ولاشيء من الفرس با نسان فبعض
الحيوان ليس بفرس هذا مذهب الاقدمين
وذهب بعض المتاخرين وتبعه كثيرون الى ان
ضروب الرابع المنتجة ثمانية وجعلوا الشرط
فيه احد امرين ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى
او اختلافهما بالكيف مع كلية احداهما فالامر
الثاني يقتضي ان ينتج ثلاثة اضرب زايده
على الخمسة السابقة وان اجتمع في كل من تلك
الثلاثة خستان فزادوا ضربا سادسا
وهو جزئية سالبة صغرى وموجبة كلية كبرى
نحو بعض المستيقظ ليس بنايم وكل كاتب
مستيقظ فبعض النايم ليس بكاتب وضربا
سابعا وهو كلية موجبة صغرى وسالبة جزئية
كبرى نحو كل كاتب متحرك الاصابع وبعض ساكن

الاصابع

الاصابع ليس بكاتب فبعض متحرك الاصابع ليس
بساكن الاصابع وضربا ثامنا وهو صغرى سالبة كلية
وكبرى موجبة جزئية نحو لاشيء من المتحرك بساكن
الاصابع وبعض المنتقل متحرك فبعض الساكن
ليس بمنتقل لكن يشترط لانتاج هذه الاضرب
الثلاثة زيادة على ما مر بشروط تطلب من
المطولات وقد رمزت الى ضروب كل شكل تسهيلا
لحفظها بقولي كم كل كهمز له بركساه
بهى بذكم له لاذلم بلوز سما كملا
كالشكل الاول كم بدر كوى سلما كم كان
كل بدير للوداد كلا كم لاح بدر دليل سام
كم كلما سرت له بضروب الشكل فالكاملا
فالكاف للكلية الموجبة منتقطعة من كل واللام
للسالبة الكلية مختزلة من لاشيء والبا للموجبة
الجزئية ماخوذة من بعض والسين للسالبة
الجزئية ماخوذة من ليس بعض ويدل على
اول ضروب الثاني فراغ عدة ضروب الاول
وكذا الباقي ويدل على اول الرابع ايضا توالي
الكافين اللذين في اول الشطر الاخير من البيت
الثاني لان المركب من كليتين موجبتين لايكون
الا اول ضروب شكل بالاستقرا وقولي كالشكل

Copyright © King Saud University

الاول اي ضروب الشكل الثالث بالضربين اللذين
بعد وهذه طريق صاحب الشمسية ومن حذا
حذوه **فمنتج لشكل اول اربعة كعدد**
ضروب **الثاني ثم** للترتيب الذكري **ثالث فمنتجة**
ستة والفاء زائدة **وشكل رابع بخمسة**
عند المتقدمين وثمانية عند المتأخرين **قد**
انتجا والباء بمعنى في والخمسة ظرف للانتاج وظرف
ايضاً للشكل من ظرفية العام في الخاص لان
الشكل اعم من تلك الخمسة الاضرب **وغير ما**
ذكرته لن ينتجا فالضروب العقلية باعتبار جميع
الاشكال اربعة وستون حاصلة من ضرب
اربعة عدد الاشكال في ستة عشر عدد الضروب
فاذا اسقطت المنتج وهو تسعة عشر على مذهب
الاقدمين في الشكل الرابع واثنان وعشرون
على مذهب المتأخرين فيه من اربعة وستين
بقي خمسة واربعون عقيمة على الاول واثنان
واربعون على الثاني **وتتبع النتيجة** في جميع
الاشكال الاقترانية **الاخس** اي الخسيس
من تلك المقدمات هكذا زكن اي علم فان
كان في كل منهما خسة تبعتهما واذا كانت
المقدمتان موجبتين كانت النتيجة موجبة

والا

والا سالبة واذا كانت احداهما جزئية كانت
النتيجة جزئية فان كانت كليتين لم تكن النتيجة
كلية الا اذا كان الاصغر مسورا بالسور الكلي في الصغرى
او في عكسها ثم من ذلك يعلم ان الشكل الثالث
لا ينتج كلية لان الاصغر فيه لا يدخل عليه السور
لكونه محمولا في الصغرى ولو عكست قضيته
انعكست جزئية لانها لا تكون الا موجبة وكذا
الشكل الرابع الا الضرب الثالث منه فانه ينتج
كلية سالبة لان صغراه كلية سالبة تنعكس كنفسها
واما الشكل الاول والثاني فالامر فيهما ظاهر **وهذه**
الاشكال الاربعة بالحملي من القضايا **مختصة**
وليس ما ذكر وهو الاشكال كاينا **بالشرطي**
اي فيه وتقدم الكلام على ذلك في قوله واختص
بالحملية **والحذف في بعض المقدمات** اي لبعضها
صغرى او كبرى **او النتيجة لعلم ات** خبر الحذف
فمثال حذف الصغرى هذا يحد لانه كل زان يحد
ومثال حذف الكبرى هذا يحد لانه زان ومثال
حذف النتيجة هذا زان وكل زان يحد هذا رمان
وكل رمان بجسم القحم **وتنتهي** المقدمات
ان لم تكن ضرورية **الى ذي ضرورة لما من دور**
وهو توقف الشيء على ما يتوقف هو عليه **وتسلسل**

وهو ترتيب امر على امر الى ما لا نهاية له **قد لزما** اي لما لزوم
الذي هو دور او تسلسل على تقدير عدم انتهائها
الى الضرورة فلزوم الدور هو فيما اذا استدل
على المتاخر بما يتوقف على ذلك المتاخر ولزوم
التسلسل هو فيما اذا توقف الاول على ادلة
مرتبة لا غاية لها فان انتهى الامر الى دليل
غير ضروري مقدماته ولا مسلمة لم يكن
مثال ما مقدماته ضرورية هذا العدد
منقسم الى متساويين وكل منقسم كذلك
فهو زوج ومثال الانتهاء ان تقول لو لم يكن الله
تعالى واجب الوجود لكان جايز الوجود لكنه
ليس بجايز الوجود فهو واجب الوجود اذ لو
كان جايز الوجود لكان حادثا لكنه ليس
بحادث فليس بجايز الوجود فهو واجب الوجود
اذ لو كان حادثا لافتقر الى محدث لكنه ليس
بمفتقر الى محدث فليس بحادث اذ لو افتقر الى
محدث لتعدد الاله لكن الاله لا يتعدد فلا
يفتقر الى محدث اذ لو تعدد الاله لفسدت
السموات والارض لكنهما لم يفسدا فلم يتعدد
الاله وكونهما لم يفسدا ضروري بالمشاهدة
وكذا اذا قلت العالم صفاته حادثة وكل من

صفاته

صفاته حادثة فهو حادث فتستدل على الصغرى
بقولنا العالم صفاته متغيرة وكل متغير حادث
والاولى من هاتين المقدمتين ضرورية
للمشاهدة وتستدل على الثانية منهما بان
التغير ان كان من عدم الى وجود كان الوجود
طاريا او من وجود الى عدم كان الوجود جايزا
والجايز لا يقع الا حادثا وتستدل على الكبرى من
القياس الاول بقولنا كل من صفاته حادثة
لا يعرى عن الحوادث وكل ما لا يعرى عن الحوادث
لا يسبقها وكل ما لا يسبق الحوادث فهو حادث
فقد انتهينا الى الضرورة ولا عبرة باعتراض
الفلاسفة على بعض تلك المقدمات
فان ذلك مكابرة **فصل في القياس الاستثنائي**
وهو المولف من مقدمتين احداهما شرطية
وتسمى كبرى والاخرى تدل على وضع احد طرفيها
او رفعه لينتج وضع الاخر او رفعه وتسمى صغرى
ومنه اي القياس **ما** اي قياس او القياس الذي
يدعى اي يسمى **بالاستثناي** اي لاشتماله على
القضية الاستثنائية وهي التي فيها حرف
الاستثنا وهو لكن وقال السيد سمي استثنائيا
لان المستدل ينطق بالمقدمة الاستثنائية

على ما ذكر في الشرطية فيصفه او يرفعه والتعليل
الاول يرجع الى هذا **يعرف بالشرطي** باسكان
اليا مخففة للوزن لان احدى مقدمتيه شرطية
بلا امترا اي شك **وهو** اي الاستثنائي القياس
الذي دل على النتيجة او على ضدها اي
نقيضها **بالفعل** بان تكون النتيجة بصورتها
مذكورة فيه او نقيضها كذلك **لا بالقوة** بان
تكون النتيجة متفرقة الاجزا في القياس كما سبق
في الاقتراني مثال الاول اي كون النتيجة مذكورة
بالفعل كلما كانت الشمس طالعة كان النهار
موجود الكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود
وهو مذكور بصورته في القياس واعترض بان
النتيجة لا بد ان تكون خبرا وقضية تحتمل الصدق
والكذب والتالي ليس كذلك لانه جزء قضية
والجواب ان المعنى ان صورتها مذكورة في القياس
اي مثل صورتها موجود فيه وان كانت
المغايرة حاصلة لان النهار موجود عند كونه
نتيجة قضية تحتمل الصدق والكذب وعند
كونه تاليا للشرطية جزء قضية لا يحتمل صدقا
ولا كذبا ثم الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي
اما متصلة او منفصلة فاشار الى الاول بقوله

فان

فان يكن الشرطي اي القضية الشرطية **ذا اتصال**
اي متصلة وذكر باعتبار تاويل الشرطي باللفظ
انتج وضع اي اثبات **ذا** اي المقدم **وضع التالي**
نحو كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان
ينتج انه حيوان **وانتج رفع تال** اي نفيه **رفع**
اول اي المقدم بان تقول في هذا المثال لكنه ليس
بحيوان ينتج انه ليس بانسان **ولا يلزم** انتاج **في**
اي من **عكسهما** اي من رفع المقدم او وضع التالي
لما انجلا اي اتضح من انه قد يكون التالي اعم من
المقدم ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم ولا اثباته
ولا من وضع الاعم وضع الاخص ولا رفعه فلو
قلت لكنه ليس بانسان لم ينتج انه غير حيوان
ولا انه حيوان او قلت لكنه حيوان لم ينتج
انه انسان ولا انه غير انسان وشرط انتاج الشرطية
ان تكون موجبة لزومية وان تكون كلية او في مادتها
او كون وضع اللزوم او العناد لنفسه وضع الاستثنا
نحو ان قدم زيد الان فهو مكرم لكنه قدم الان
وان يكن الشرطي **منفصلا** اي قضية منفصلة
فهي اما حقيقية او مانعة جمع او مانعة خلو فان
كانت حقيقية **فوضع ذا** اي احد طرفيها **ينتج**
رفع ذاك اي الطرف الاخر نحو اما ان يكون الموجود

قديمًا واما ان يكون حادثا لكنه قديم ينتج انه ليس
بحادث اولكنه حادث ينتج انه غير قديم والعكس
كذا اي رفع احد الطرفين ينتج وضع الاخر كما
اذا قلت لكنه ليس بقديم ينتج انه حادث
اولكنه ليس بحادث ينتج انه قديم وذاك اي
كون وضع احد الطرفين ينتج رفع الاخر والعكس
في المنفصل الأخص وهي الحقيقة لانها اخص
من مانعة الجمع ومانعة الخلو لان فيها منع
الجمع ومنع الخلو ويشترط في الحقيقة هنا ان تكون
مركبة من الشي والمساوي لنقيضه اذ لو تركبت
من الشي ونقيضه كانت الاستثنائية عين
النتيجة فلا فايدة في الوضع ولا الرفع ثم ان
يكن المنفصل مانع جمع فقط فوضع ذا اي
احد الطرفين زكن اي علم رفع لذلك اي الطرف
الاخر لامتناع اجتماعهما على الصدق نحو اما ان
يكون الجسم ابيض او اسود لكنه ابيض ينتج
انه ليس باسود اولكنه اسود ينتج انه ليس
بابيض دون عكس اي لا ينتج رفع احد الطرفين
وضع الاخر لاحتمال اجتماعهما على الكذب فلو قلت
لكنه ليس بابيض لم ينتج انه اسود ولا انه غير
اسود لانه لا يلزم من رفع احد الضدين اثبات

الاخر

الاخر ولا نفيه لجواز وجود ضد اخر ككونه احمر
وان مانع رفع اي خلو كان فمانع خبر كان تقدم
عليها واسمها ضمير يعود على المنفصل فهو اي
مانع الرفع عكس ذا اي رفع احد طرفيه ينتج
وضع الاخر دون عكس لامتناع الخلو عنهما واحتمال
اجتماعهما على الصدق نحو اما ان يكون الشي غير
ابيض او غير اسود لكنه ابيض ينتج انه غير
اسود اولكنه اسود ينتج انه غير ابيض ولو قلت
لكنه غير ابيض لم ينتج انه اسود ولا انه غير اسود
اولكنه غير اسود لم ينتج انه ابيض ولا انه غير
ابيض وذلك ظاهر وبالله تعالى التوفيق فصل
في لواحق القياس اي ما يلحق بالقياس في
الاستدلال وقد عرفت انه لا يتم قياس الا من
مقدمتين ومنه اي من القياس ما يدعونه اي يسمونه
مركبا لكونه من حجج اي اقيسة اثنين فاكثر
قد ركبا في الحقيقة فركبنه ان تردان تعلمه
نحو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس وكل
حساس نام وكل نام جسم وكل جسم مركب واقلب
نتيجة به اي فيه وهي نتيجة المقدمتين الاوليين
وهي في المثال المذكور كل انسان حساس اي اجعلها
مقدمة صغرى يلزم من تركيبها بمقدمة أخرى

Copyright © King Saud University

اي معها نتيجة فقل كل انسان حساس وكل حساس
نام ينتج كل انسان نام الى هلم جرى منون فقف
عليه بالالف ومعناه فى الاصل سيروا وتمهلوا في
سيركم وتثبتوا ثم يستعمل فيما دووم عليه قال ابن
الانباري انتصب جرا على المصدر اي جروا جرا
او على الحال او على التمييز ذكره الشيخ السنوسي
فى شرح مسلم وبعضه بالمعنى وقال القاضي
زكريا نقلا عن العلامة الجمال ابن هشام انه بعد
اطلاعه على كلام غيره وتوقفه فى انه عربي
قال ان هلم يقال لا بمعنى المجى الحسى ولا بمعنى
الطلب حقيقة بل بمعنى الاستمرار على الشيء
وبمعنى الخبر وعبر عنه بالطلب كما فى قوله تعالى
ولنحمل خطاياكم فليمدد له الرحمن مدا وجرا مصدر
جره اذا سحبه يبقى مصدرا او يجعل حالا موكدة
وليس المراد الجر الحسى بل التعميم كما فى السحب فى قولهم
هذا الحكم منسحب على كذا اي شامل فكانه قيل هنا
انته الى استمرار قلب النتيجة مقدمة استمرارا و
مستمرا كما يقال كان ذلك عام كذا وهلم جرا اي
واستمر ذلك فى بقية الاعوام فقل كل انسان
نام وكل نام جسم ينتج كل انسان جسم ثم قل كل
انسان جسم وكل جسم مركب ينتج كل انسان مركب

وقس

وقس عليه النباش اخذ للمال خفية وكل اخذ للمال خفية
سارق وكل سارق تقطع يده متصل النتايج القياس
المركب الذي حوى النتايج يكون اي الذي لا تطوي
فيه النتايج بل تذكر بالفعل فيه مرتين اولا نتيجة
وثانيا مقدمة لقياس اخر كقولك كل انسان
حيوان وكل حيوان حساس فكل انسان حساس
ثم تقول كل انسان حساس وكل حساس نام
فكل انسان نام وهكذا سمي بذلك لوصل النتايج
بالمقدمات والذي حوي مبتدا او خبر مبتدا محذوف
اي هو الذي حوي ومتصل بالنصب خبر يكون
مقدم واسمها ضمير يعود على الذي او على
القياس ومفعول حوي محذوف اي النتايج
وقوله او مفصولها معطوف على متصل النتايج
وهو عكس الموصول فالمفصول هو الذي فصلت
عنه النتايج فلم تذكر نحو كل انسان حيوان وكل
حيوان حساس وكل حساس نام ويسمى
بذلك لفصل النتايج عن القياس فى الذكر وان
كانت مرادة من حيث المعنى كل منهما سوى
فى افادة المطلوب وان بجزئي على كلي استدل
بجزئي على كلي بعد تخفيفها فذا بالاستقرا عندهم
عقل اي عقل مسمى بالاستقرا قال السعد والصحيح

Copyright © King Saud University

ماذكره الامام حجة الاسلام وهو انه عبارة عن
تفصح أمور جزئية ليحكم بحكمها على امر يشمل
تلك الجزئيات انتهى ثم المتصفح اما كلها وهو
الاستقرا التام واما اكثرها وهو الاستقرا غير
التام وهو ايضا الاستقرا المشهور كما اذا استقرينا
الحيوانات فوجدت اكثرها يحرك فكه الاسفل
عند المضغ فحكمت على كل حيوان بانه يحرك فكه
الاسفل عند المضغ وربما يكون فرد من افراد
الحيوان لم تستقره على خلافه وذلك كالتمساح
فانه يحرك عند المضغ فكه الاعلى وكذا اذا
استقرينا جزئيات الحيوان الطويل العمر
فوجدناه قليل المرارة مثل الانسان والفرس
والجمل فحكمنا على كل حيوان طويل العمر بانه قليل
المرارة والاستقرا التام نافع يفيد اليقين
كما اذا استقرينا جزئيات الحيوان فوجدنا
الموت لازما لجميعها فحكمنا بسببه على الحيوان
فقلنا كل حيوان اما ماش او غير ماش وكل
ماش ميت وكل ما هو غير ماش كذلك وكل حيوان
كذلك وعكسه اي الاستقرا يدعى القياس المنطقي
وهو الذي قدمته المعرف بانه قول مولف من
اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر فحقق

العلوم

العلوم والمخالفة بينهما ظاهرة لان في القياس
يحكم على جزئيات كلي لوجود ذلك الحكم في الكلي
فالكلي يكون وسطا بين جزئيته وبين ذلك
المحكوم به الذي هو الاكبر وفي الاستقرا ينقلب
هذا فيحكم على الكلي بواسطة وجود ذلك الحكم
في جزئياته وحيث جزي على جزي بإسكان
اليا مخففة للوزن حمل في حكم لجامع كحمل النبيذ على
الخمر في الحرمة لجامع الاسكار فذاك تمثيل
جعل قال السعد والاصوب انه تشبيه جزي
بجزي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه
الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى
انتهى فيتركب من اربعة حدود اكبر كلي واوسط
كلي وهو مسكر واصغر وهو النبيذ واصل
يشبه به وهو الخمر ولا يفيد القطع بالدليل
اي بنتيجة الدليل واظهر في محل الاضمار لان الدليل
هنا هو الاستقرا والتمثيل قياس الاستقرا
بما تقدم ولا قياس التمثيل اذ ليس يلزم من تشابه
امرين في امر تشابههما في جميع الاشيا اقسام
الحجة وحجة اما نقلية وهي ما كان من الكتاب والسنة
والاجماع واما عقلية واقسام هذي
اي العقلية خمسة جلية اي ظاهرة عند اهل

المنطق وجه الحصر انها تفيد اما تصديقا
واما تاثيرا غيره كالتخييل والتصديق اما جازم
او غير جازم والجازم اما تقتبر حقيقته اولا والمعتبر
اما حق في الواقع اولا فالمفيد للتصديق الجازم
الحق البرهان وللتصديق الجازم غير الحق السفسطة
والذي لا يعتبر فيه كونه حقا او غير حق بل عموم
الاعتراف الجدل وهو والسفسطة داخلان
في المغالطة ومفيد التصديق غير الجازم خطابة
ومفيد التخييل شعر اولها خطابة وهي قياس
مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد
فيه كولي او من مقدمات مظنونة معتقد فيها
اعتقادا راجحا نحو كل حائط ينتثر منه التراب
ينهدم ونحو فلان يسار العدو فهو مسلم للثغر
ونحو فلان يطوف بالليل فهو متلصص والغرض
منها ترغيب الناس فيما ينفعهم كما يفعله الخطبا
والوعاظ وثانيها شعر وهو قياس مؤلف من
مقدمات تنبسط منها النفس نحو الخمر ياقوتة
سيالة او تنقبض نحو العسل مرة مهوعة ونحو
الورد صرم بقل قائم في وسطه روث والغرض
منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب ويزيد
بان يكون على وزن او صوت طيب وثالثها

برهان

برهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية
لانتاج اليقين وسيأتي ورابعها جدل وهو
مؤلف من مقدمات مشهورة وتختلف باختلاف
الازمنة والامكنة وغيرهما او مسلمة عند الناس
او عند الخصمين نحو هذا ظلم وكل ظلم قبيح فهذا
قبيح ونحو هذه مراعات للضعفا وكل مراعات للضعفا
محموده ونحو هذا خبر واحد عدل وكل خبر واحد
عدل يعمل به والغرض منه الزام الخصم واقناع القاصر
عن ادراك البرهان وخامسها سفسطة ثلث
الامل وهي قياس مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة
نحو هذا ميت وكل ميت جماد فهذا جماد او
بشبهة بالحق ولبست به كقولنا في صورة فرس
على حائط هذا فرس وكل فرس صهال فهذا
صهال وتسمى مغالطة او شبيهة بالمشهور
كقولنا في شخص تخبط في البحث هذا يتكلم العلما
بالفاظ العلم وكل من كان كذلك فهو عالم فهذا عالم
وتسمى مشاغبة ومن قبيل المشاغبة ما تسمى
المغالطة الخارجية وهي ان يغيظ احد الخصمين
الاخر بكلام يشغل فكره وهو حرام وقد تدعو
الضرورة الى استعماله في دفع كافر لم يقدر عليه
بنحوه وقد نظمت ما يتالف منه غير البرهان

Copyright © King Saud University

٥٤

بقولي من المسلم والمشهور جدل خطابة
من ظن اوما يقبل شعر من المخيلات سفسطة
من وهم او شبيه اعلم ضابطه اجلها اي
المذكورات البرهان فالجدل فالخطاب
فالشعر فالسفسطة وهو اي البرهان ما
اي القياس الذي الف من مقدمات
باليقين تقترن اي من مقدمات
يقينية لانتاج اليقين اعم من ان تكون
ضرورية او مكتسبة فالقياس جنس يتناول
الاقيسة الخمسة والف ذكر ليتعلق به قوله
من مقدمات وباليقين تقترن يخرج الخطابة
والجدل وغيرهما وقولي لانتاج اليقين غاية
واليقين اعتقاد جازم مطابق للواقع
ممتنع التغيير والبرهان قسمان لمي وهو
ما الوسط فيه علة لثبوت الاكبر للاصغر في
الذهن والخارج نحو زيد متعفن الاخلاط وكل
متعفن الاخلاط محموم فتعفن الاخلاط
علة لثبوت الحمى لزيد فيهما ويسمى لميا لافادته
اللمية اي العلة اذ يجاب به السوال بلم واني
وهو ما الوسط فيه علة لذلك في الذهن
فقط نحو زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط

فالحمى

فالحمى علة لثبوت تعفن الاخلاط في الذهن
لا الخارج ويسمى انيا لاقتصاره على انية الحكم
اي ثبوته دون لميته من قولهم ان الامر كذا
فهو منسوب لان والاول لم ثم ابدل من قوله
من مقدمات الخ قوله من اوليات الخ والمراد
ان المقدمات اليقينية اما من هذه الستة
او منتهية اليها ووجه الضبط ان حكم
العقل اما بلا استعانة من الحس او معها والاول
ان لم يتوقف على وسط حاضر في الذهن فهي
الاوليات وان توقف فهي قضايا قياساتها
معها والثاني اما ان لا يتوقف اليقين به
بعد الاحساس على شي او يتوقف اما الاول
فالاحساس ان كان للحس الظاهر فالمحسوسات
او للباطن فالوجدانيات وتسمى مشاهدات
ايضا كما ان المحسوسات تسمى بذلك وان
توقف فالحس اما حس السمع وهو المتواترة
فانها تتوقف على حكم العقل بامتناع تواطي
المخبرين على الكذب او غيره فان توقف على ت
تكرر فالمجربات وان توقف على الحدس فالحدسيات
وليس هذا حصرا عقليا بل للضبط فالاوليات
ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طرفيه نحو الواحد

Copyright © King Saud University

نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء فان هذين
الحكمين لا يتوقفان الا على تصور الطرفين
ومشاهدات يعني باطنة وهي ما لا يحكم
فيه العقل بمجرد ذلك بل يحتاج الى المشاهدة
بحس الباطن وتسمى وجدانيات كان لنا
جوعا وعطشا ومجربات وهي ما يحتاج العقل
في الجزم بحكمه الى تكرار المشاهدة مرة بعد
اخرى كقولنا السقمونيا مسهلة للصفراء
ومتواترات وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة
السماع من جمع يؤمن تواطئهم على الكذب كقولنا
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت
المعجزة على يديه وحدسيات وهي ما يحكم
العقل فيه بحدس مفيد للعلم والحدس سنوح
المبادي والمطالب دفعة وهو معنى قول
المحققين الظفر عند الالتفات الى المطالب
في الذهن مع الحدود اي المبادي الوسطى كقولنا
نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف
تشكلاته النورية بحسب قربه من الشمس وبعده
عنها وفرق بينها وبين المجربات بانها واقعة
بغير اختيار بخلاف المجربات ومحسوسات
وهي ما يحكم به العقل بواسطة الحس الظاهر من غير

توقف

توقف على شيء آخر كقولنا الشمس مشرقة والنار
محرقة فتلك جملة اليقينات التي يتألف
البرهان منهما او مما ينتهي اليها ولم يذكر المؤلف
القضايا التي قياساتها معها وهي ما يحكم به
العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور
الطرفين كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط
حاضر في الذهن وهو الانقسام الى متساويين
والوسط ما يقرن بقولنا لانه كقولنا بعد
الاربعة زوج لانها منقسمة بمتساويين وكل
منقسم بمتساويين زوج فهذا وسط متصور
في الذهن عند تصور الاربعة وكان المؤلف
ادرجها في الاوليات وعليه تكون ما لا يتوقف
على استعانة من الحس وان توقف على وسط
حاضر والاحسن ان يقال لم يذكرها هنا لانها
في الاصل كسبية لكنها لما كان برهانها ضروريا
لا يغيب عن الخيال عند الحكم صارت هي ايضا
ضرورية فكأنها لا تحتاج الى ذلك البرهان
فعدها كثيرون في الضروريات وعدم عدها منها
هو ما عليه المحققون وغيره ذكرها وعد المحسوسات
بالحس الظاهر والمحسوسات بالحس الباطن
قسما واحدا وسماه المشاهدات ثم ذكر

Copyright © King Saud University

٥٦

الاختلاف في الربط بين الدليل والنتيجة بقوله
وفي دلالة العلم او الظن بالمقدمات على
العلم او الظن بالنتيجة يعني وفي الارتباط
بين العلم والظن بالمقدمات والعلم او
الظن بالنتيجة خلافات فلما كان للدليل
ارتباط بالمدلول اطلق الدلالة على الارتباط
ولذا اعتبر ثانيا معنى الارتباط فقال عقلي
اي هذا الارتباط عقلي بلا تعليل ولا تولد
فلا يمكن تخلف العلم او الظن بالنتيجة عن
العلم او الظن بالمقدمتين عند عدم اضداد
النظر العامة وهي ما لا يخطر معها المنظور
فيه بالبال كالموت والنوم والنسيان وما في
معناها وما يقابلهما من الاضداد الخاصة
كالعلم به والجهل به اي المركب او عادي
بلا تولد فيمكن تخلفه بان ينتهي شخص
في البلادة الى انه يعلم او يظن المقدمات
ولا يتفطن لاندراج الاصغر تحت الاوسط
فلا يعلم او لا يظن النتيجة وفي هذا التصوير
نظر لان من شروط التفطن للانتاج او تولد
عقلي اي ذو تولد بمعنى ان القدرة الحادثة
اثرت في العلم او الظن بالنتيجة بواسطة تاثيرها

في العلم

في العلم او الظن بالمقدمتين اذ التولد ان يوجد
فعل لفاعل فعلا اخر او واجب عقلي اي منسوب
الى الوجوب بمعنى التعليل بمعنى ان العلم او الظن
بالمقدمتين علة اثرت في وجود العلم او الظن
بالنتيجة والاول وهو انه عقلي بلا تعليل ولا تولد
المويد اي المقوي لامام الحرمين والثاني للشيخ
الاشعري وللقاضي القولان والثالث للمعتزلة
وهو فاسد بقواطع البراهين المقررة في محلها
وقال الامام السنوسي في شرح الكبرى وهذا المذهب
اي القول بالتولد مطلقا اخذوه من مذهب
الفلاسفة في الاسباب الطبيعية فهم زعموا ان الطبيعة
توثر في مطبوعها ما لم يمنع مانع ولم يجعلوه من
باب العلل لان العلة لا تتوقف على مانع لها وتجوز
ان يمنع من التولد مانع فاخذ المعتزلة ذلك ولقبوه
تولدا لئلا يظهر ماخذهم فقالوا فعل فاعل السبب
فغير في العبارة انتهى باختصار وتقديم وتاخير
واستثنوا القياس الذي تقدم العلم به ونسي ثم
استرجع فقالوا فيه بقول الامام اي انه عقلي
من غير تولد ولا تعليل وهذه تفرقة من غير فارق
لانه لا بد فيما استثنوه من اعمال الفكر وترتيب
المقدمات التي غفل عنها الذهن حتى يحصل الاسترجاع

Copyright © King Saud University

على ان المذهب فاسد من اصله والرابع مذهب الحكما
وهو فاسد ايضا بقواطع البراهين المقررة في
محلها فعلم مما ذكرنا ان بين المقدمتين الظنيتين
والظن نتيجتهما ارتباطا اذا كانت الصورة
صحيحة وان امكن زواله بعد ذلك لان ذلك
الزوال لا يمنع حصوله عنهما عقلا او عادة
فيجري الخلاف السابق وقال الجلال المحلي بخلاف
ذلك وبحث معه العلامتان ابن ابي شريف
وشيخ الاسلام بما تقدم وحاصله ان تجويز
الزوال انما هو دليل على عدم ثبات الظن بعد
حصوله لا على انتفا حصوله عقب النظر الصحيح
الصورة خاتمة في بيان خطا البرهان وخطا
البرهان اقتصر عليه لان ما سياتي لا يشترط نفي
جميعه الا في البرهان بخلاف الخطابة والشعر والجدل
والسفسطة اذ لو اشترط فيها نفي جميع ما سياتي
لكانا برهانا ولما تاتت السفسطة حيث
وجدا فهو اما في مادة وهي كل من مقدمتيه
او صورة اي هيئته فالمبتدا وهو خطا
المادة اما في اللفظ كاشتراك نحو قرء وتريد
الحيض وكل قرء لا يحرم الوطئ فيه او جعل ذا ينتج
هذا لا يحرم الوطئ فيه او جعل ذا بالالف قال

المؤلف

المؤلف على لغة القصر في الاسماء الستة اي
صاحب تباين مع شي اخر في الحقيقة مثل
الرديف ما خذا غير لمثل نحو هذا صارم مشيرا
الى شيء قاطع غير السيف وكل صارم سيف
فالصارم حقيقته تباين حقيقة السيف
والسيف ما كان على الهيئة المخصوصة قاطعا
كان او لا والصارم اسم له بقيد القاطع واما
في المعاني لالتباس القضية الكاذبة بقضية
ذات صدق تقليل للخطا فافهم المخاطبة كمثل
جعل العرضي كالذاتي نحو الجالس في السفينة
متحرك وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد فاحداهما
كاذبة ان اريد بالمتحرك فيهما معنى واحد فان
اريد بالمتحرك في الاولى المتحرك بالعرض وفي الثانية
المتحرك بالذات لم يوجد تكرر وهذا غير العرضي والذاتي
بالمعنى المتقدم او جعل ناتج اي وان تجعل النتيجة
احدى المقدمات نحو هذه نقلة وكل نقلة
حركة فهذه حركة فالنتيجة عين الصغرى لان الحركة
مرادفة للنقلة وهذا وان كان للبحث فيه مجال لكن
البحث في المثل ليس من داب الفحول وقد بحث سيدي
سعيد بانه اذا كانت المقدمات صادقة
فكيف تكون من انواع التباس الصادقة بالكاذبة

Copyright © King Saud University

وكالحكم للجنس اي على كل من افراده بحكم النوع الخاص
به نحو الفرس حيوان وكل حيوان ناطق وهذا سيال
اصفر والسيال الاصفر مرة فهذا مرة ويسمى مثله
ايهام العكس لانه لما راي ان كل مرة سيال اصفر
ظن ان كل سيال اصفر مرة وحقيقة ايهام العكس
ان يقلب الغالط والمغالط احد جزئي القضية
مكان الاخر وجعل كالقطعي غير القطعي
بجر غير بالاضافة اي جعل غير القطعي كالقطعي
ففصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول الثاني
وهو جايز لانه منصوب المضاف كهذا ميت
وكل ميت جماد والثات بحذف اليا تخفيفا
او للوزن وهو خطا الصورة كالخروج عن
اشكاله اي اشكال القياس نحو كل انسان حيوان
وكل فرس جسم اذ لم يوجد تكرر والقياس الاقتراني
لابد فيه من تكرار وترك شرط النتج اي الانتاج
من اكماله اي كالخطا الصورة كان يترك ايجاب
الصغري او كلية الكبري في الشكل الاول نحو لا شيء
من الانسان بفرس وكل فرس جسم او كل انسان
حيوان وبعض الحيوان صهال وفي هذا البيت
حسن الاختتام وهو ان يذكر شيا يشعر بالاكمال
وانقضا المقصود هذا تمام الغرض المقصود

صفة

٥٨

صفة كاشفة من بيانية او تبعيضية امهات اي
اصول المنطق المحمود لانه يصون الفكر عن الخطا
وخرج غير المحمود وهو المشوب بضلالات الفلاسفة
على انه ايضا محمود وانما منع من الاشتغال به لاختلاطه
بذلك قد انتهى ملتبسا بحمد رب الفلق
اي الصبح ما رمته اي قصدته من فن علم المنطق
اضافة العلم للمنطق من اضافة المسمى الى الاسم
وهذا البيت لو الد المولف امره بادخاله فادخله
رجا بركته نظمه العبد الذليل المفتقر ابلغ
من الفقير لرحمة المولى العظيم المقتدر الاخضري
نعت للعبد قال المؤلف وهو تعريف لنسبنا على
ما اشتهر في السنة الناس وليس كذلك بل المتواتر
من اعلا اعالي سلافنا واسلافهم ان نسبنا للعباس
ابن مرداس عابد الرحمن اشارة الى ان اسم المؤلف
عبد الرحمن المرتجي اي المومل مع الاخذ في اسباب
من ربه المنان اي المنعم والمعدد للنعم واما النهي عن
المنة فللمخلوق واما الخالق فيفعل ما يشا مغفرة
من الغفر وهو الستر والمراد عدم المواخذة تحيط
بالذنوب وتكشف الغطا عن القلوب اي تزيل
حجب رين الذنوب المحدقة بانوار القلوب الحايلة
بين القلب وبين علام الغيوب قال المولف فشبه

القلوب باشيا مغطاة استعارة بالكناية والغطا
تخييل وتكشف ترشيح وان يثبنا اي يجازينا
بجنة العلا جمع عليا بالضم ككبري وكبرى فانه
تعالى اكرم من تفضلا بل التفضل في الحقيقة
ليس الا منه وكن يا اخي للمبتدي وهو من اخذ
في مبادي العلم والمنتهى من حصل من العلم ما يهتدي
به الى باقيه والمتوسط من حصل المبادي ولم يبلغ
درجة الثاني سامحا وكن لاصلاح اللام بمعنى
البا او في الفساد الذي نظهر لك ناصحا بان
تكتب بعد امعان النظر على الهامش لعله كذا اذ ربما
يكون جعلته صوابا هو خطا فلا تهجم ببادي
الراي على التخطية ولا تات بعبارات فيها سوادب
بل ايت بالتعظيم والتبجيل ثم هذا تواضع
من المؤلف حيث وصف نفسه بكونه مبتدا
ولم يامن من وقوع الخطا واصلح الفساد بالتامل
هذا اذن من المولف لمن يكون اهلا ان يصلح
ان راى خللا وان كان الاصلاح بديهة
اي ذا بديهة اي ان كان ببادي الراي فلا تبدل
ولا تات بما يدل على ان الصواب خلاف ما ذكر
اذ قيل كم مزيف قولا صحيحا اي جاعل
الصحيح رديا فاسدا وكم مبتدا خبره محذوف

اي موجود والاولى تقديره بعد قوله لاجل كون
فهمه قبيحا الجار والمجرور متعلقات بزيف وهذا
اشارة الى قول الشاعر

«وكم من عايب قولا صحيحا، وآفته من الفهم السقيم»

وقل لمن لم ينتصف لمقصدي بل لا مني العذر
حق واجب للمبتدي ولبني احدي وعشرين
سنة معذرة اي عذر مقبولة مستحسنة
لكون هذا السن يقل فيه من يحصل هذا العلم وهذا
ايضا تواضع من المولف رحمه الله تعالى لا سيما
اي لا مثل الشخص الذي في عاشر القرون من الهجرة
موجود قال المؤلف وفي القرن احدي عشر قولا
قيل لكل عقد من العشرة الى ثمانين فتلك ثمان
اقوال وقيل ماية واربعون وقيل ماية وعشرون
وقيل من عشرة الى ماية وعشرين انتهى فهذا
القرن ينبغي ان يعذر فيه الشخص اكثر ممن كان
قبله ذي الجهل وهو انتفا العلم بالمقصود
والفساد والفتون جمع فتنة وكان في اوايل
المحرم تاليف هذا الرجز الذي وزنه مستفعلن
ست مرات المنتظم من سنة بالتنوين للوزن
احدى واربعين حال من اوايل او من محرم من
بعد تسعة من المايين من الهجرة النبوية على

صاحبها افضل الصلاة والسلام ثم الصلاة
تقدم معناها والسلام اي زيادة طيب التحية
والاعظام سرمدا على رسول الله خير من هدي
وعلى اله وصحبه الثقاة السالكين سبل جمع سبيل
وهو الطريق اي طرق النجاة وسبلها امتثال
المامورات واجتناب المنهيات ما قطعت
شمس النهار ما ظرفية مصدرية اي مدة
قطع شمس النهار ابرجا جمع قلة والمراد هنا
الكثرة وهي اثنا عشر الحمل والثور والجوزا والسرطان
والاسد والسنبلة والميزان والعقرب والقوس
والجدي والدلو والحوت وتقطع الشمس الفلك
في سنة وتقطع كل يوم درجة وتقيم في كل
برج ثلاثين يوما وما طلع اي مدة طلوع
البدر المنير في الدجا وتقطع الفلك في شهر
وتقيم في كل برج ليلتين وثلثا فسبحان
مكون الاكوان والحمد لله رب العالمين والسلام
على سيد المرسلين وعلى اله وصحبه اجمعين امين
وكان الفراغ من كتابة هذه النسخه المباركه في يوم
الخميس المبارك الموافق لثمانية وعشرين
٢٨ من رجب سنة ٧٥ خمس وسبعين ومايتين
والف من الهجرة النبوية على صاحبها
افضل الصلاة والسلام على يد
افقر العباد الى ربه الغني
يوسف سيد احمد عبد
الغني غفر الله له
[illegible]

Copyright © King Saud University